النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

مع العدد: ثماني سنوات على استشهاد باسل فليحان

العدد ٤٨ | نيسان ٢٠١٣ | www.institutdesfinances.gov.lb

سنتان من الإصلاحات

أردت أن اخصص افتتاحية هذا العدد من "حديث المالية" لأتوجه إلى جميع القياديين والمسؤولين والموظفين في وزارة المال بتحية من القلب، وأن أشكر لهم جميعاً تعاونهم معي خلال فترة توليّ مسؤولية هذه الوزارة التي تشكل بحقّ عصب الدولة و"أم الوزارات".

كثيرة هي الصعوبات التي واجهتنا في فترة تولي المسؤولية، لكن الجهد الاساسي تركّز على إحداث تغييرات جوهرية في آليات ضبط ورقابة المال العام وتسهيل علاقات المواطنين بالوزارة. ولا شك في ان المواطنين لمسوا التأثير الايجابي لهذه التغييرات.

ان الإصلاحات التي أدخلت أو التي جرى التحضير لها، على القوانين والنظم، والتحديث الدائم للإجراءات بغية تسهيلها، والتطوير المستمر للتقنيات سعياً إلى مزيد من الفاعلية، هو ورشة لا تتوقف لتطوير القدرات البشرية، وتحسين مهارات العاملين في الوزارة، على المستويات كافة.

إن وزارة المال، كما كل الإدارة العامة، زاخرة بالكفايات والمواهب والعناصر المخلصة والنزيهة، وكلما رفدنا الإدارة بمثل هؤلاء، وأوجدنا لهم الحوافز، ووفرنا لهم التدريب، ساهمنا في محو الإنطباع السلبي لدى البعض عن الدولة، الناجم عن ممارسات قلّة من العاملين في الإدارة. وكلما حدّثنا القوانين والنظم والإجراءات والتقنيات، نجحنا في تطويق هذه القلة، وفي الحدّ من أية ظواهر سلبية في الإدارة، وفي تفعيل عملها وجعله أكثر شفافية وإنتاجية.

لقد سعينا إلى كل ذلك خلال العامين المنصرمين، ونأمل أن نكون وفقنا في ذلك، فشكراً مجدداً لكل من ساهم في هذه الورشة الطموحة، وعسى أن تستمر المسيرة الإصلاحية وصولاً إلى إدارة حديثة وشفافة ونزيهة، في خدمة المواطن والإقتصاد اللبناني.

محمد الصفدي
وزير المال

المدير العام للشؤون العقاريّة بالتكليف أكّد أن نسبة الرسوم في لبنان مقبولة عالميًا

جورج المعرّاوي لـ"حديث الماليّة": رغم الشغور نعمل على تسهيل الخدمات

اللقاء السنوي لخطة تدريب "الشؤون العقارية"

في ٨ شباط ٢٠١٣، كلّف رئيس المصلحة الماليّة الإقليميّة في جبل لبنان جورج المعرّاوي وظيفة المدير العام للشؤون العقاريّة إلى جانب عمله كرئيس "ماليّة" جبل لبنان.

وفي مناسبة تكليفه هذه المهمة، كان لـ«حديث المالية" لقاء مع المعرّاوي أوضح فيه أنّ المديريّة تتضمّن ١٢ أمانة وثماني دوائر مساحة بالاضافة إلى دائرة معلوماتيّة ومصلحة لأملاك الدولة الخاصة ودائرة لتملّك الأجانب.

وأضاف: "حاليًا يوجد عدد من الشغور في بعض الوظائف في المديرية، ولكننا على الرغم من ذلك نعمل على تجديد أنظمة المكننة وتأهيل بنيتها التحتيّة ونعمل كذلك على مكننة الأقلام الإداريّة، وكذلك استكمال مكننة الخرائط في مصلحة المساحة، وتفعيل العمل مع شركة البريد ليبان بوست وغيرها من الشركات، ويهدف كل ذلك إلى تأمين الخدمات للمواطنين وتسهيلها".

وعن المشاكل التي يمكن أن تقع في علاقة الموظّفين مع الجمهور، لفت المعرّاوي إلى أنّ "من الممكن أن تقع بعض الاشكالات في أي إدارة عامة تكون فيها علاقة مباشرة مع الجمهور، فقد يحصل مثلاً عدم فهم للقوانين واختلاف تطبيقها بين دائرة واخرى مما يخلق مشاكل بين المواطن والادارة، ولمعالجة هذا الأمر نعمل على تسهيل الاجراءات سواء من ناحية تعديل القوانين وتحديثها وتوجيه التعليمات التي تسهّل تأدية الخدمة للمواطن بالسرعة الممكنة".

> **تجديد أنظمة المكننة وتأهيل بنيتها التحتيّة ومكننة الأقلام الإداريّة واستكمال مكننة الخرائط**

التتمة ص ٢

في هذا العدد

أيضاً
الحسابات المالية: واقعها... بالوقائع ٤
مَن راقَبَ عقد النفقات... "عاش" مهتماً بالإنضباط المالي! ٦
تبييض الأموال: هكذا "غسل" لبنان صيته وخرج من اللائحة..."السوداء"! ١٢
حماية المستهلك... واجب وطني ١٤

تصدر عن:
المعهد معهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTERE DES FINANCES

تتمة ص ١

المدير العام للشؤون العقاريّة جورج المعرّاوي

تملّك الأجانب

وفي ما خصّ موضوع تملّك الأجانب وعمّا إذا بلغت الحدود القصوى القانونيّة لها، أوضح المعرّاوي أنّ نسبة تملّك الأجانب في كل قضاء من الأقضية يجب أن لا تتعدّى الـ٣٪ من مساحة القضاء أما في محافظة بيروت فيجب ألا تتعدى النسبة الـ١٠٪ من مساحتها.

وتابع: "حتى اليوم، وفق النظام الممكن للدوائر العقاريّة، المساحات التي تمّ تملّكها هي دون هذه النسب في كلّ المناطق. إذًا من هذه الجهة، ليس هناك مشكلة لناحية تملّك الأجانب الا بالنسبة للعقود غير المسجلة والوكالات غير القابلة للعزل للاجانب والعقود الجارية على عقارات خارج نطاق السجل العقاري، فالقطاع العقاري اليوم بحالة ركود وهذا النوع من التملّك، في إطار القوانين، يمكن أن يفعّل عجلة القطاع العقاري".

وأضاف: "عندما نصل إلى النسب المحدّدة بالقانون في أي قضاء أو في بيروت فلا يعود بإمكاننا أن نسمح بتسجيل أي عقار على اسم الأجنبي".

وعمّا يحكى عن إقرار "طابق الميقاتي" أو زيادة عامل الاستثمار العام، أكّد المعرّاوي أنّ هذا الموضوع، في المبدأ العام، من اختصاص "التنظيم المدني"، إلا أنّ ذلك "ينعكس في النهاية على الدوائر العقاريّة لناحية الإيرادات من رسوم الإنشاءات والإفراز وعمليّات البيع".

> "تيسير الاجراءات وتسريعها بتحديث القوانين وتوجيه التعليمات اللازمة"

الرسوم العقاريّة

ولجهة الرسوم العقاريّة المستوفاة عن العمليّات العقاريّة، قال المعرّاوي إنّ "نسبة هذه الرسوم في لبنان مقبولة عالميًا وهي، وفقا للقرار L.E 20 وتعديلاته، تُستوفى بالنسبة للعقارات المبنيّة على أساس ضرب القيمة التأجيرية بـ١٢،٥. أما في العقارات غير المبنية فيُستوفى الرسم على أساس قيمة العقار الحقيقية بتاريخ تسجيل العقد في السجل العقاري، على أن تتحرى الادارة عن حقيقة الثمن خلال السنوات الثلاث التي تلي التسجيل". وأضاف: "تحتسب أمانات السجل العقاري أو القضاة العقاريون رسوم التسجيل المقطوعة والنسبية وفقا للجدولين ١و٢ الملحقين بالقرار ٢٦/١٨٩، يضاف اليها الرسم البلدي ورسم الطابع المالي ورسم نقابة المحامين بحيث تصبح مثلا بعقود البيع نحو ٥,٦٦٪.

وعن رسوم الانتقال في معاملات الارث والوصايا والهبات والوقف، شرح أن "دوائر رسم الانتقال تقدر قيمتها وتستوفيها ويقتصر عمل الدوائر العقارية على نقل هذه الملكيات بناء على مذكرة تصدرها الدوائر المالية المختصة ما عدا في حال الوفيات الحاصلة قبل ١٩٥١/١٢/٢١".

"تنمية رأس المال البشري" و"التدفقات المالية الدولية" شهادتان تخصصيتان بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط

في إطار الشراكة المميزة والتعاون المستمر مع المعهد العربي للتخطيط في مجال التدريب وتعزيز القدرات والمهارات وتبادل الخبرات في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، يستضيف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي خلال شهري نيسان وأيار المقبلين شهادتين تخصصيتين عن "تنمية رأس المال البشري" و«التدفقات المالية الدولية". وتحيي برنامج الشهادتين مجموعة من الخبراء في مجال الاقتصاد والتنمية وإدارة الموارد البشرية، وهم أعضاء الهيئة العلمية التابعة المعهد العربي للتخطيط الذي يتخذ الكويت مقراً.

تنطلق أعمال الشهادة الأولى "تنمية رأس المال البشري" في ١٥ نيسان المقبل وتستمر حتى ٢٦ منه، وتتألف من ورشتي عمل، الأولى تتناول "التحليل التنموي للتعليم" في ظل أوضاع التعليم وتحدياته في الدول العربية، والثانية تتمحور على "التنمية والنوع الاجتماعي" وعلاقته بالنمو الاقتصادي والتنمية. وتهدف الشهادة إلى تعزيز معارف المشاركين من مختلف إدارات ومؤسسات القطاع العام والهيئات التعليمية والمدنية المعنية، وصقل مهاراتهم، لناحية فهم السياسات والأنظمة المتّبعة في تنمية التعليم وإدارته في الدول العربية مع لفتة خاصة إلى النظّام التعليمي في لبنان، والإضاءة على المواضيع المفاهيم والمنهجيات المعتمدة في مجال النوع الاجتماعي في العمل التنموي وكيفية رصد الفجوة بين الجنسين.

أما الشهادة الثانية "التدفقات المالية الدولية" التي تنطلق أعمالها في ١٣ أيار وتستمر حتى ٢٤ منه، فهي تتألف من ورشتي عمل، الأولى عن "التدفقات المالية الرسمية" في إطار ازدياد حجم المساعدات الدولية لدعم مشاريع الإصلاح والتمنية في المنطقة العربية، والثانية عن "التدفقات المالية الخاصة" وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر وفرص التنمية الشاملة. تهدف الشهادة إلى تعزيز قدرات المشاركين من القطاع العام في لبنان لناحية فهم السياسات التمويلية الدولية ومدى تأثيرها في توفير فرص النمو والتنمية في البلدان العربية، مع الإشارة إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمية رصد المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية. تجدر الإشارة إلى أن المشاركين في ورشتي العمل يحصلون في نهاية كل برنامج، على شهادة تخصصية من المعهد العربي للتخطيط في الكويت.

أحد برامج "المعهد العربي للتخطيط" في معهد باسل فليحان

٤٥ مشاركاً في برامج تعلّم الكبار

بين المطالب والقرار... فسحة للاستمرار

المشاركون في برنامج "تدريب المدرّب – مستوى متقدّم"

لم يكن شهر آذار شهراً عادياً في القطاع العام في لبنان، فقد حفل بالاعتصامات المتكررة للحركة المطلبية وشللاً واسعاً في الإدارات والمؤسسات العامة إضافة إلى الأزمات الأمنية المتكررة. وترددنا مراراً في فريق التدريب في المعهد، هل نطلق بعض البرامج التدريبية؟ هل نؤجلها؟ هل نترقّب آفاقاً جديدة؟ بحثنا في الصحف عن مؤشرات تساعدنا في استشراف المستقبل القريب، قرأنا المقالات والتقارير المهمة، أصغينا باهتمام لآراء عدد من المسؤولين، راجعنا من كثب أولويات الحكومة والوزارات الإ أن كثيراً من الأمور بقيت غير واضحة لنا. بتردّد، أطلقنا ثلاثة برامج لإعداد المدرّبين خلال شهر آذار وذلك على أمل أن نبدأ عملياً بإطلاق البرامج التدريبية التي تضمنتها روزنامة ٢٠١٣. البرنامج الأول توجّه إلى ٢٥ مشاركاً من ١٣ مؤسسة وإدارة، وتناول خلاله الخبيران بيار فلفلي ودادني ضو، تقنيات إعداد المناهج التدريبية والجلسات التفصيلية والمواد التدريبية، وكان المشاركون في الوقت نفسه متدربين ومدربين، حيث قدّموا مشاريع محددة وأجروا تقويماً ذاتياً وتقويماً ضمن المجموعة.

من جهة ثانية، وفي ميادين التدريب المتخصص في الشراء الحكومي، نظّم المعهد بالتعاون مع معهد المشتريات والتوريد في بريطانيا (Charterd Institute of Purshasing and Supply - CIPS) برنامجاً لإعداد عشرة مدرّبين لتولّي إدارة الحلقات التدريبية اللاحقة في أولّ شهادة تخصّصية في الشراء الحكومي، وعشرة مدرّبين آخرين لتولّي مهام التدريب في البرنامج الخاص بـ«استراتيجيات الشّراء الحكومي". وتوّلى إعداد هؤلاء المدربين الأستاذ جيريمي جونسون من معهد CIPS والأستاذ فادي بركات من لبنان. لافتة كانت هذه البرامج. لافتة في خبرة المدربين، لافتة في دينامية المشاركين وفي جهودهم الفردية وفي تواصلهم مع الآخرين وفي رغبتهم في التعلّم وفي إرادتهم في التطوير وفي نقل المعارف والخبرات. لافتة كانت هذه المقاربات التشاركية في الأجواء الملبّدة. مرة جديدة، أتاح التدريب فرصة التلاقي والتعلّم بين الموظفين، فوضعوا على رؤوسهم، هذه المرة، قبعة جديدة، هي قبعة المدرّب وعلى كاهلهم رسالة جديدة، هي رسالة المعرفة.

مجموعات عمل

برنامج تدريب المدرّب على الصفقات العامة

وزارة المال تطلق تطبيقتها الأولى للأجهزة الجوّالة

بعد إطلاق الخدمات الإلكترونية تباعاً عبر موقعها الإلكتروني، دخلت وزارة المال عالم تطبيقات الأجهزة الجوّالة، إذ أعلن المركز الإلكتروني في وزارة المال أنه ، بالتنسيق مع مديرية الموارد، وتحت إشراف مدير المالية العام، وبمباركة وزير المال، أطلق تطبيقته الأولى للأجهزة الجوالة، وهي متوافرة أي جهاز يعمل بأنظمة "آبل" للتشغيل iOS أو بنظام Android للتشغيل. وتحمل التطبيقة إسم Tax Inquiry ويمكن تنزيلها مجاناً من متجر التطبيقات App Store لأجهزة "آبل" الجوالة (Iphone, Ipad...) أو من "السوق" (Market) للأجهزة العاملة بنظام Android.

وتتيح التطبيقة لمستخدميها إمكان إجراء كل المعاملات الخاصة بضريبة الأملاك المبنية.

تجدر الإشارة إلى أن الموقع الإلكتروني للوزارة www.finance.gov.lb يوفّر خدمات التسجيل الإلكتروني، والإستعلام الضريبي، والتصريح الإلكتروني، ويتوقع أن يصبح الدفع الإلكتروني متاحاً أيضاً قريباً.

الحسابات المالية: واقعها... بالوقائع

سمع اللبنانيون كثيراً في الأعوام الأخيرة عبارة "الحسابات المالية"، نظراً إلى تناولها بكثافة في الإعلام وفي الجدل السياسي، وقرأوا تصريحات وتصريحات مضادة عنها. وبعيداً من كل ذلك، ما هو واقع هذه الحسابات؟

الهيئة العامة في مجلس النواب

على صعيد وزارة المال

آخر حساب مهمة صادق عليه ديوان المحاسبة يعود إلى العام ١٩٧٩؛ أما بالنسبة إلى قطوعات الحسابات، فلم يتم إنجازها بين الأعوام ١٩٨٠ و١٩٩٢ ضمنًا. وبالتالي فإن آخر قطع حساب منجز ومصادق عليه من قبل ديوان المحاسبة عن تلك الفترة يعود إلى العام **١٩٧٩**، وذلك بحسب مقدمة قانون موازنة العام ١٩٩٣ (الملحق الرقم ١).

لا توجد حسابات بصورة كاملة وواضحة عن الأعوام **١٩٨٠ ولغاية ١٩٩٠ ضمنًا:**

- حالت الحرب التي شهدها لبنان دون إيداع الإدارات العامة البيانات والحسابات مديرية المحاسبة العامة، إذ تركت بعض هذه الإدارات مراكز عملها وانتقلت إلى أماكن أخرى من دون المستندات والملفات. حتى أن مكاتب مديرية المحاسبة العامة تم تغييرها خمس[١] مرات خلال تلك الفترة.
- نتيجة لذلك جرى "صرف النظر نهائياً عن إعداد حساب مهمة المحتسبين المركزيين، وحساب المهمة العام وقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للسنوات ١٩٩٠ وما قبل" وذلك بحسب ما جاء في المادة الثانية من قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ١٩٩٣ الرقم ٤٠٨ تاريخ ١٩٩٥/٠٢/٠٧. (الملحق الرقم ٢)

بالنسبة إلى حسابات العامين **١٩٩١ و١٩٩٢:**

جرت عملية إعفاء من إعداد حساب مهمة المحتسبين المركزيين، وحساب المهمة العام وقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للسنتين **١٩٩١ و١٩٩٢**؛[٢] على أن يمارس ديوان المحاسبة رقابته على الحسابات اعتباراً من حساب السنة ١٩٩٣ وفقا لما جاء في المادة ٢٣ من قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٥ الرقم ٧١٥ تاريخ ٢٠٠٦/٠٢/٠٣. (الملحق الرقم ٣)

بالنسبة إلى حسابات الأعوام من **١٩٩٣ ولغاية ٢٠٠٠ ضمنًا:**

- أودعت وزارة المال حسابات المهمة العائدة إلى

[١] من مبنى البنك العربي في رياض الصلح إلى مبنى البيكاديلي في منطقة الحمرا ومن بعدها إلى وزارة السياحة (الطبقة الأرضية) ثم إلى مبنى البريستول ومن بعدها إلى مبنى العويني– رياض الصلح خلال العام ١٩٩٠.

[٢] علمًا أن وزارة المال، وفي الفترة الممتدة بين ١٩٩٤ و٢٠٠٦، حاولت العمل على تكوين حسابات مهمة المحتسبين للأعوام ١٩٩١ و١٩٩٢؛ إذ تم تشكيل فريق لذلك. غير أن خلاصة العمل لم تكن مكتملة ولم يوافق عليها ديوان المحاسبة كونها لا تتضمن أرصدة افتتاحية فضلًا عن النقص في مستندات الحسابات.

السنوات من ١٩٩٣ لغاية ٢٠٠٠ ضمنًا ديوان المحاسبة. تجدر الإشارة إلى أن هذه الحسابات كافة تتضمن موازين دخولها أرصدة السنة السابقة لسنة الحساب من دون انعكاس ميزان دخول العام ١٩٩٣ في تراكم حركتها.

- أصدر ديوان المحاسبة عدداً من القرارات المتعلقة بحسابات المهمة التي أودعتها وزارة المال والتي تعود إلى مختلف السنوات:
  - القرار الموقت الرقم ١/ر تاريخ ١٩٩٧/٨/٢١
  - القرار الموقت الرقم ٣٢/ر تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩ والذي يعود إلى حسابات مهمة ١٩٩٣/١٩٩٢/١٩٩١ (الملحق الرقم ٤)
  - القرار النهائي الرقم ١١ تاريخ ٢٠٠٣/١١/٥ والذي يعود إلى حسابات مهمة ١٩٩٢/١٩٩١ (الملحق الرقم ٥)
  - القرار الموقت الرقم ١٠/ر تاريخ ٢٠٠٣/١١/٣ والذي يعود إلى حساب مهمة ١٩٩٤ (الملحق الرقم ٦)
  - القراران الموقتان الرقم ١٢/ر تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٢ (الملحق الرقم ٧) والرقم ١٩/ر تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢١ واللذان يعودان إلى حسابات مهمة ١٩٩٥ (الملحق الرقم ٨)
  - القراران الموقتان الرقم ٩/ر تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١ (الملحق الرقم ٩) والرقم ١/ر تاريخ ٢٠٠٥/١/٥ واللذان يعودان إلى حسابات مهمة حساب ١٩٩٦ (الملحق الرقم ١٠)

بناء على هذه القرارات، تمّ اعتبار كل الحسابات من العام ١٩٩٣ غير قابلة للبت لعدم تضمنها موازين دخول صحيحة. وهذا ما أكده ديوان المحاسبة في تقاريره السنوية لا سيما تقرير العام ٢٠٠٥.

ملاحظات خاصة بحسابات العام **١٩٩٧**:

- تم الانتقال من النظام المحاسبي القديم إلى النظام المحاسبي الجديد وهذا ما يعني عمليًا اعتماد لائحة حسابات جديدة والأهم كان انتقال المحتسبيات من القيد المفرد إلى القيد المزدوج.
- اعتبرت موازين خروج العام ١٩٩٦ هي موازين دخول عام ١٩٩٧ نتيجة لعملية المواءمة بين الحسابات القديمة والحسابات الجديدة، باستثناء بعض الحسابات الأخرى التي أجرت عليها مديرية الخزينة قيود تسوية من أجل المطابقة بين الرصيد الدفتري لهذه الحسابات ورصيد الموجودات الفعلية.

بالنسبة لحسابات الأعوام من **٢٠٠١ ولغاية ٢٠١٠ ضمنًا**:

- أعدت مديرية الخزينة حسابات المهمة العائدة للسنوات ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ خارج المهل القانونية، وأودعتها مديرية المحاسبة العامة خلال العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. تجدر الإشارة إلى أن هذه الحسابات هي عبارة عن الموازين السنوية من دون المستندات الثبوتية والبيانات كما نصت عليها المادة ٢٦ من المرسوم ٣٣٧٣.
- توقفت مديرية المحاسبة العامة عن أداء الدور المطلوب منها في موضوع الحسابات المالية خلال تلك الفترة نتيجة لتأخر إعداد حسابات المهمة وعدم توافر الربط المعلوماتي اللازم وتقلّص الخبرات.
- أما حسابات مهمة الأعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٩/٢٠١٠، فقد أودعت مديرية المحاسبة العامة (الموازين السنوية من دون المستندات الثبوتية) نهاية العام ٢٠١١ وبداية العام ٢٠١٢. الجدير بالذكر أن مديرية الخزينة بدأت أخيرًا بإرفاق بعض البيانات العائدة للسنوات الثلاث المذكورة أعلاه، والمنصوص عليها في المادة ٢٦ من المرسوم ٣٣٧٣.
- عاودت مديرية المحاسبة العامة القيام بعمليات تسلّم المستندات الثبوتية العائدة للأعوام ٢٠٠١/٢٠١٠ وتدقيقها خلال العام ٢٠١٠.

على صعيد مجلس النواب

صدرت القوانين الأتية:

- آخر قطع حساب تمّت المصادقة عليه يعود إلى العام ٢٠٠٣ (القانون الرقم ٧١٦ تاريخ ٢٠٠٦/٢/٣)
- قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٢ (القانون الرقم ٥٨٢ تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٢)
- قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠١ (القانون الرقم ٤٩٦ تاريخ ٢٠٠٣/١/٣٠)
- قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٠ (القانون الرقم ٣٩١ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٨)
- قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ١٩٩٩ (القانون الرقم ٣٢٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٨)
- قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ١٩٩٨ (القانون الرقم ١٧٢ تاريخ ٢٠٠٠/٢/١٤)
- قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ١٩٩٧ (القانون الرقم ١٠٨ تاريخ ١٩٩٩/٧/٢٣)
- قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ١٩٩٦ (القانون الرقم ٦٧٠ تاريخ ١٩٩٨/٢/٤)
- قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ١٩٩٥ (القانون الرقم ٥٩٤ تاريخ ١٩٩٧/٢/٧)
- قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ١٩٩٤ (القانون الرقم ٤٨٩ تاريخ ١٩٩٦/٢/١٣)
- قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ١٩٩٣ من دون موازنة الاتصالات (القانون الرقم ٤٠٨ تاريخ ١٩٩٥/٢/٧)

علما أن كل قطوعات الحساب نصت في مادتها الأولى على الآتي:

"مع الأخذ في الاعتبار التعديلات التي قد يقرها ديوان المحاسبة، والتي يتولى إجراءها لاحقا في حال وجودها، يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة ..."

غريتا مهنا

وحدة الأبحاث والتحليل – وزارة المال

مجلس النواب يصادق على قطوعات الحساب

مَن راقَبَ عقد النفقات...
"عاش" مهتماً بالإنضباط المالي!

يشكل عقد النفقات مرحلة رئيسية من المراحل النموذجية لتنفيذ الموازنة. بالمفهوم العام، يعرّف عقد النفقات بأنه "التزام مستقبلي بالدفع وفقا لشروط معينة محددة في عقد أو اتفاق". وثمة نوعان من النفقات: النفقات المحددة (بموجب عقد أشغال /خدمات .....)، والنفقات الدائمة (رواتب.....). ويعرّف قانون المحاسبة العمومية في لبنان عقد النفقات بأنه "هو القيام بعمل من شأنه إن يرتب دينا على الدولة ".

وعاقد النفقة هو الوزير المختص ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. وتباعا تجيز المادة ١٣٣ من قانون المحاسبة العمومية بت الصفقة للمدير المختص، ونيابة رئيس المصلحة (اقل من عشرة ملايين ليرة) والمدير العام (بين عشرة ملايين ليرة و٣٥ مليون ليرة). وعاقد النفقة مسؤول شخصيا على أمواله الخاصة عن كل نفقة يعقدها متجاوزا الاعتمادات المفتوحة لوزارته مع علمه بهذا التجاوز.

المراحل الخمس لتنفيذ الموازنة

خصائص عقد النفقات

يجب أن يقترن كل عقد نفقة بطلب حجز اعتماد مخصص له. ويوقع طلب حجز الاعتماد اللازم محاسب الإدارة المختصة أو من يفوضه بذلك بموافقة رئيسه التسلسلي. وتنظم طلبات حجز الاعتمادات: عن السنة كلها إذا كانت تتعلق برواتب، وما شابه، وعن ثلاثة أو ستة أشهر، إذا كانت تتعلق بالنفقات الدائمة الأخرى. ويكون الطلب مستقلاً كلما اقتضى الأمر.

ويتم وقف عمليات عقد نفقات اللوازم والأشغال بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني من كل سنة. ويجوز عقدها بعد هذا التاريخ فقط في الحالات الطارئة المستعجلة التي يعود تقديرها للوزير المختص ووزير المال وخلال شهر كانون الأول إذا كان تنفيذها ممكنا قبل نهاية السنة. ولا تعقد أي نفقة على حساب سنة مالية قبل بدئها، باستثناء النفقات الدائمة التي تقتضي المصلحة العامة باستمرارها (ضمن شروط معينة) ونفقات تجهيز مقدارها ثلثا الاعتمادات المرصدة عن السنة الجارية في موازنات الدفاع والداخلية والجمارك.

الرقابة على النفقات

وتعتبر الرقابة على النفقات عنصر أساسياً من عناصر الانضباط المالي، وتتضمن أربعة مراحل: الصلاحية او تخصيص الاعتمادات للانفاق، والالتزام، والتأكد، والدفع. ويتمّ تحديد سقف للإنفاق يترافق مع نظام جيد لإدارة النقد مما يفعّل نجاح عملية مراقبة النفقات ويعزز إدارة المالية العامة. وتختلف عوامل التخطيط والضبط في مراقبة النفقات بين دولة وأخرى لكن رغم الاختلافات يمكن تصنيفها في فئتين:

- مركزية وتقوم بها عادة وزارة المال أو الخزينة: تقوم الوزارات عادة بإرسال طلبات الالتزامات على أساس ربع سنوي للالتزامات المستمرة. أو قبل أن يتم وضع طلبية لشراء السلع والخدمات أو تكبد التزامات بأي شكل من الأشكال. ويتم التدقيق بالطلبات في وزارة المال/الخزينة للتأكد من أن القيمة النقدية لا تتجاوز الاعتماد المخصص للوزارة المعنية في الموازنة العامة، وللتأكد من توافر النقد. عندئذ تقوم وزارة المال/الخزينة بتسجيل سقف الأنفاق/والالتزام الموافق عليه. ويتم الدفع بعد تأكد الخزينة بأنه جرى وفقا للالتزام المعتمد.
- لامركزية وتقوم بها عادة الوزارات أو مؤسسات الإنفاق، إذ يتم اعتماد مراقب عقد نفقات لدى كل وزارة، وتجري معالجة كل معاملات الإنفاق من خلال نظام مراقبة النفقات أو الالتزامات. وتنطلق العملية من الوزارات بحيث تقوم كل وزارة بتحضير خطة موازنة نفقات فصلية معتمدة النماذج المتعارف عليها. وتصل هذه الخطة مرفقة بالتوقعات النقدية الشهرية المطلوبة إلى وحدة إدارة النقد في وزارة المال/الخزينة قبل انتهاء الفصل. وبناء على تقريرها السنوي وخطة النقد المتداولة فصليا، تحدد وزارة المال/الخزينة سقوف الإنفاق الربع سنوية والموزعة على مختلف فئات الإنفاق. وفي حال تخطت موازنة النفقات الفصلية للوزارات مستوى سقف الإنفاق الفصلي المحدد من وزارة المال/الخزينة ينبغي تعديل الخطة لتتناسب مع مستوى سقف الإنفاق الفصلي المحدد من وزارة المال/الخزينة. (يتوجب علي مراقب السيولة التأكد من أن الالتزامات التي تعهدت، تنفق وفقا لسقف الإنفاق المحدد دون أن تكبد إي متأخرات في السداد.) وفي ما يخص النفقات الاستثمارية وحيث أن الالتزامات والعقود تمتد لمدة ٦ اشهر أو سنة يتم تحديد سقف خاص للإنفاق نصف السنوي.

مراقب عقد النفقات

كل معاملة تؤول إلى عقد نفقة يجب أن تقترن قبل توقيعها، بتأشير مراقب عقد النفقات. ويساهم مراقب عقد النفقات في آلية الضوابط المالية "Fiscal Discipline". وتخضع كافة معاملات عقد النفقات في مختلف وزارات الدولة للرقابة الإدارية المسبقة من قبل مراقب عقد النفقات، وديوان المحاسبة للعمليات التي تفوق سقفا معينا.

وتتولى مديرية الموازنة ومراقبة النفقات المهام الآتية: التحقق من تنسيب النفقة، والتحقق من توافر الاعتمادات من اجل دفع عقد النفقات، والتنسيق مع ديوان المحاسبة، وتأشير عقد النفقات. ويتولى أعمال مراقبة عقد النفقات باسم وزير المال، مدير الموازنة ومراقبة عقد النفقات بصفة مراقب مركزي لعقد النفقات، ومراقبون لدى الوزارات يمثلون المراقب المركزي.

ويؤمن مدير الموازنة ومراقبة عقد النفقات سير أعمال المراقبة في كل الإدارات العامة ويبلغ المراقبين بالنصوص القانونية والتنظيمية وسائر المذكرات والتعاميم والتعليمات الإدارية ويزودهم التوجيهات المبدئية عند اقتضاء ذلك. وعلى المراقبين أن يعودوا إليه في كل ما يعترضهم من صعوبات وفي كل المسائل المبدئية والمعاملات التي تحمل على الالتباس.

ويجتمع المراقبون بالمراقب المركزي بوصفه رئيسا لهم، مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر، وكلما دعاهم إلى ذلك، للتداول في شؤون المراقبة.

وانطلاقا من مبدأ الرقابة المسبقة على الإنفاق، يوزع وزير المال بناء على اقتراح المدير العام، مراقبي عقد النفقات بين الوزارات. وفي نهاية كل سنة واعتمادا لمبدأ المداورة واستقلالية العمل، تتم إعادة التوزيع. ويوجد ١٤ مراقب عقد نفقات. بعضهم يتولى مراقبة نفقات عن أكثر من وزارة واحدة.

وتتبع في معاملات عقد النفقة في الإدارات العامة الأصول الآتية:

- في ما يتعلق تحضير معاملة النفقة، تقدم الوحدة التي ترغب في عقد النفقة إلى المرجع الصالح لعقدها طلبا خطيا بذلك تبين فيه عناصر النفقة، وقيمتها الإجمالية، والأسباب التي تبررها. وإذا وافق هذا المرجع على مبدأ العقد أحال الطلب على محاسب الإدارة لكي يقوم بالمعاملات اللازمة.
- في ما يتعلق بحجز الاعتماد، وبعد أن يتثبت المحاسب من توافر الاعتماد وانطباق المعاملة على القوانين والأنظمة النافذة، ينظم بقيمة النفقة طلب حجز اعتماد يحيله مرفقاً بالمعاملة، على المراقب المختص، ما لم يكن هناك اعتماد احتياطي سبق حجزه.
- في ما يتعلق ببت معاملة العقد، تؤشر المراقبة على المعاملة وتعيدها إلى محاسب الإدارة. وإذا جاء التأشير بالموافقة عرضت المعاملة على توقيع المرجع الصالح للعقد. وعلى المحاسب بعد اقتران المعاملة بالتوقيع أن يدون محتوياتها في قيوده، وان يحفظ مستنداتها الأصلية لديه بعد أن يبلغ نسخا طبق الأصل عنها إلى الوحدة طالبة العقد والى الوحدة الموكول إليها أمر التنفيذ.

وينحصر عمل المراقبين بإجراء الرقابة المسبقة على النفقات المطلوب عقدها من خلال المراحل الأربع الآتية: التأكد من توقيع المرجع الصالح لعقد النفقة، ومن صحة تنسيب النفقة في الموازنة، ومن توافر الاعتماد الكافي في الموازنة، ومن انطباق المعاملة على القوانين والأنظمة النافذة إلا إذا كانت خاضعة لرقابة مجلس الخدمة المدنية فلا تدقق عندئذ إلا من الناحية المالية.

ولدى مراقب عقد النفقات مهلة خمسة أيام على الأكثر للتأشير على المعاملة وتوقيع طلب حجز الاعتماد من تاريخ ورودها اليه. وعند التأشير بالموافقة يعيد المعاملة إلى إدارة الوزارة المختصة لمتابعة المراحل المتبقية من تنفيذ النفقة. وعند انتهاء المهلة من دون بت الطلب جاز للإدارة المختصة استعادة المعاملة وتنفيذها على مسؤوليتها. وتمدد المهلة خمسة أيام إضافية من تاريخ ورود الإيضاحات ولمرة واحدة فقط إذا احتاج المراقب إلى طلب إيضاحات خطية من الإدارة المختصة.

وتنقسم تأشيرات المراقب إلى نوعين: كلي ويشمل قيمة النفقة المطلوب عقدها بالكامل، وجزئي ويقتصر على قسم من النفقة المطلوب عقدها ويتوجب عليه أن يعلل الأسباب.

ولا يعتبر التأشير جزئيا عندما ينتج عنه تخفيض النفقة المطلوب عقدها بسبب خطأ مادي أو حسابي.

وإذا أعطى المراقب المركزي تأشيراً جزئياً، أو رفض التأشير، توجب عليه أن يعلل أسباب قراره وأن يعرض المعاملة على وزير المال. وإذا وافق وزير المال على رأي المراقب المركزي، حقّ للوزير المختص أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء لبته. وإذا لم يوافق وزير المال على الرأي المذكور، فعلى المراقب المركزي التقيد بقرار الوزير مع مراعاة أحكام قانون ديوان المحاسبة. وإذا أعطى المراقب لدى إحدى الوزارات تأشيراً جزئياً أو رفض التأشير توجب عليه عرض المعاملة على المراقب المركزي، فإذا وافق المراقب المركزي على رأيه عرض المعاملة على وزير المال وفقا للفقرة السابقة، وإذا لم يوافق فعلى المراقب أن يتقيد بقرار المراقب المركزي. ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يوافق على عقد نفقة رفض المراقب التأشير عليها بسبب عدم وجود اعتماد كاف لها.

وتخضع المعاملات التالية للرقابة الإدارية المسبقة لديوان المحاسبة :صفقات اللوازم والأشغال التي تفوق قيمتها ٧٥ مليون ليرة لبنانية (حسب طريقة التلزيم ونوعية التلزيم)، وصفقات الخدمات التي تفوق قيمتها خمسة وعشرون مليون ليرة لبنانية، والاتفاقات الرضائية بما فيها عقود الإيجار التي تفوق قيمتها خمسين مليون ليرة، ومعاملات شراء العقارات التي تفوق قيمتها مئة مليون ليرة لبنانية، ومعاملات المنح والمساعدات والمساهمات عندما تفوق قيمة المنحة أو المساعدة أو المساهمة ١٥ مليون ليرة لبنانية، والمصالحات الحبية على دعاوى أو خلافات إذا كان المبلغ موضوع النزاع يفوق خمسة عشر مليون ليرة لبنانية.

وعلى مراقب عقد النفقات، كل في ما خصه، أن يعلم المدعي العام لدى ديوان المحاسبة بالمخالفات الحاصلة في الوزارات المنتدب اليها، وإبداء الرأي في المعاملات التي تستوجب رقابة مسبقة من الديوان. وإذا جاء قرار الديوان مخالفا لرأي مراقب عقد النفقات فعلى المراقب التقيد بقرار الديوان إلا إذا وافق وزير المال على عرض المعاملة على مجلس الوزراء.

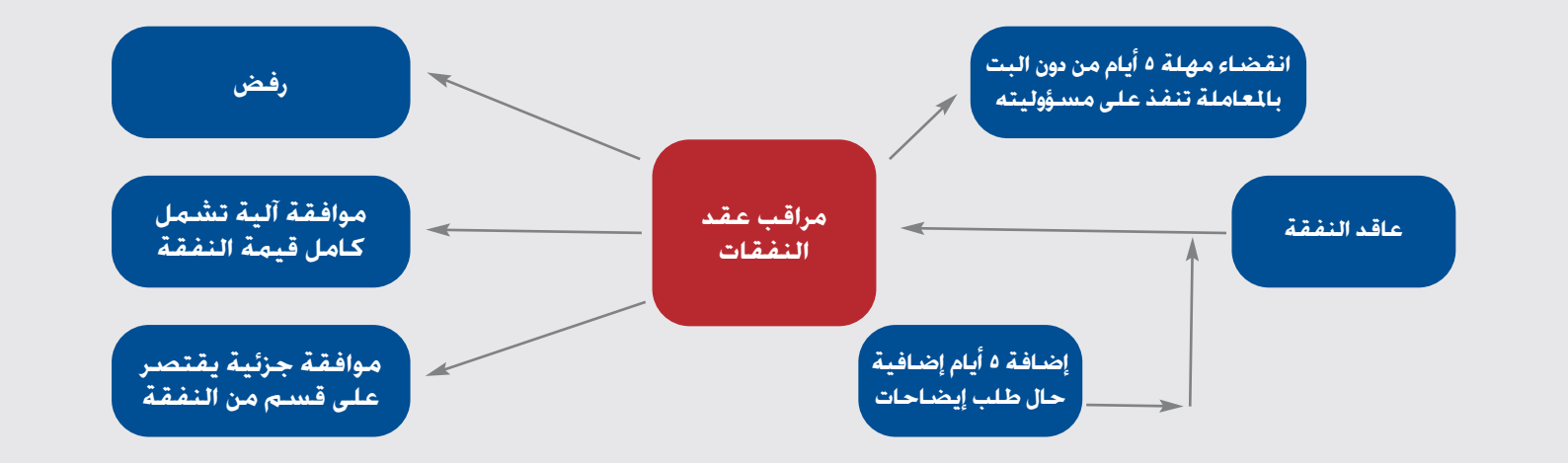

المهل القانونية الخاصة بمراقب عقد النفقات وأنواع التأشيرات ومفاعيلها

تم استقاء هذه المعلومات من مواد تدريبية أعدها فريق مشروع الإصلاحات الطارئة في وزارة المال.

خطة التدريب ٢٠١٣-٢٠١٤:
أفكار واقتراحات على خمس طاولات

- تركيز على الحاجة إلى تعزيز ثقافة التعلم من بُعد
- تعزيز التدريب في المناطق واستحداث مؤشرات لقياس الأثر
- تشجيع الادارات على نشر دراسات وتقارير ضمن منشورات المعهد...

الوزير الصفدي متحدثاً خلال اللقاء

لم يكن اللقاء الذي استضافه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في ١٢ شباط الفائت برعاية وحضور وزير المال محمد الصفدي، مجرّد منبر وصفوف مقاعد تتوزع في قاعة الطبقة الأولى من مبنى المعهد، بل كان الأهم فيه تلك الطاولات المستديرة الخمس التي تحلّق حولها المشاركون الـ٦٣، الذي يشغلون مناصب قيادية في مختلف إدارات الوزارة. ولم يكن المديرون العامّون والمديرون والموظفون الكبار في مديرية المالية العامة وإدارة الجمارك ومديرية الشؤون العقارية وإدارة حصر التبغ والتنباك ومديرية اليانصيب الوطني، مجرّد جمهور يشاهد عرضاً توضيحياً عن إنجازات المعهد في العام ٢٠١٢ وخطة عمله للسنتين ٢٠١٣-٢٠١٤، بل كانوا، كما دائماً، مشاركين فاعلين ومتفاعلين في وضع هذه الخطة، من خلال مجموعات العمل الخمس المصغّرة التي ناقشوا في إطارها خمسة محاور أساسية تتعلق ببناء القدرات. فهذه المجموعات توصلت بالفعل إلى خلاصات وتوصيات، وحددت عدداً من الخطوات المستقبلية المطلوبة، تتمحور على تعميم البرامج التدريبية والتأكد من وصول التعميم إلى جميع المعنيين بالبريد الالكتروني أو البريد، وتعزيز التدريب في المناطق، واستحداث بعض مؤشرات قياس أثر التدريب، وإدراج البعد التقويمي للمشاركين في الدورات كافة من خلال الاختبار المسبق واللاحق، ودعم النشاط الفكري من خلال تشجيع الادارات على نشر دراسات وتقارير مهمّة ضمن منشورات المعهد، وغيرها...

> تشديد على ضرورة تطوير إطار تشريعي أو تنظيمي يربط بين التدريب والمسار الوظيفي والتعيينات

> مطالبة بإطلاق شهادات تخصصية تؤهل المشاركين فيها للحصول على معادلة معيّنة واستكمالها بدرجة أعلى في الجامعات

الحاجات التدريبية

شدد المشاركون في مجموعة العمل الخاصة بالحاجات التدريبية، على ضرورة إدراج التدريب ضمن قرار إداري ملزم، وربط التدريب بالمسار المهني، أي أهمية تطوير إطار تشريعي أو تنظيمي حديث لإدارة الموارد البشرية في القطاع العام في لبنان يربط بشكل أساسي بين التدريب والمسار الوظيفي والتعيينات، فضلاً عن تعزيز ثقافة التدريب.

وتقدّم المشاركون بمجموعة اقتراحات من شأنها أن تحسّن عملية تحديد الحاجات التدريبية في الإدارات. فمن المهم، بحسب المشاركين، تنظيم لقاءات دورية مع كل المديريات لتحديد حاجاتها وأولوياتها، والاطلاع على الحاجات التدريبية التي تدوّن في التقارير السنوية للإدارة، بما يتيح إعداد برنامج تدريبي سنوي بين الادارة والمعهد واستحداث دليل أو أداة للمساندة في تحديد الحاجات التدريبيةوغيرها.

تحسين أطر التعاون والتنسيق بين جهات التدريب

وناقشت مجموعة عمل أخرى موضوع تعزيز الت امل بين كل مبادرات التدريب، وشدد المشاركون فيها على ضرورة تعزيز التنسيق بين كل الجهات الداخلية والخارجية التي تعنى بالتدريب، من خلال تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بينها. ومن الإقتراحات في هذا الإطار أن يكون معهد باسل فليحان ضابط ارتكاز أو جهة منسقة بين الادارات كافة في ما يتعلّق بالتدريب، وتعيين منسّق داخل الادارة لتسهيل التعاون مع المعهد لوضع برنامج تدريبي سنوي. كذلك أكّد المشاركون وجوب البدء باستحداث إدارة أو وحدة تعنى بادارة الموارد البشرية، وبمسار عمل الموظف، وتؤمّن استمرارية التدريب وتكامل المشاريع.

أشكال جديدة

وكان استحداث أنواع جديدة من الشهادات التخصصية أو التدريب الالكتروني، محور نقاش مجموعة ثالثة من المشاركين، الذين لاحظوا أن الشهادات تشكّل حافزاً للتدريب. واقترح المشاركون إطلاق بعض الشهادات التي تؤهل المشاركين فيها للحصول على معادلة معيّنة واستكمالها بدرجة أعلى في الجامعات. ومن الأفكار التي طرحت أيضاً مسألة لامركزية التدريب، وكذلك كان تشديد على الحاجة إلى تعزيز ثقافة التعلم من بُعد والبدء بإطلاق هذه التجربة من خلال دورة تدريبية، مع الحرص على قياس أثرها.

وركزّ المشاركون على وجوب استحداث أدوات جديدة للتدريب، وطرحوا إمكان اعتماد التدريب الالكتروني كتدريب مكمّل للتقنيات الحالية. وفي هذا الإطار، برزت الدعوة إلى الاستفادة من الفرص المتاحة عبر الموقع الإلكتروني الجديد لمعهد باسل فليحان للوصول إلى معلومات في مواضيع التدريب المتخصص وبناء القدرات.

قياس الأثر

وتمحورت نقاشات المجموعة الرابعة على مسألة دراسة أثر التدريب على أداء الموظفين والإدارة ككل، من خلال اختبار مسبق واختبار لاحق لقياس المعرفة، ورصد أثر التدريب على أداء الموظفين من خلال المراقبة اليومية، وتقويم الرئيس المباشر باستخدام أدوات ومؤشرات كمية ونوعية ودورات بعد ٦ أشهر من التدريب. ومن الأفكار ان توضع ضمن برنامج التدريب مؤشرات لتقويم الأداء بالتعاون مع المدرب. ودعا المشاركون إلى ربط التقويم بأدوات تحفيزية. وتمّ البحث في اختيار بعض المشاريع التدريبية في سنة ٢٠١٣ كمشاريع نموذجية لقياس أثر التدريب.

النتاج الفكري وتعزيز المناخ البحثي

على صعيدي تعزيز توثيق ونشر المعلومات الخاصة بالادارة ووضعها بتصرّف المهتمين، اعتبر المشاركون أن النتاج الفكري أداة أساسية لنقل المعرفة من جيل الى جيل ، وشددوا على ضرورة الوصول إلى الأدلّة المنشورة لاسيما عبر الموقع الالكتروني. ودعوا إلى تحديث "أدلة المواطن" وتيويمها، واقترحوا إعداد دليل موحّد للمعاملات والخدمات التي تقدّمها وزارة المال. أما لجهة اهتمام الموظفين باعداد أبحاث أو نشر كتب ومراجع معيّنة في مواضيع عمل الإدارة، فطرحت أفكار عدة، منها تأمين وسائل دعم للنشر، ووضع خطة عمل لتحفيز النشاط النشري لدى الموظفين، وتعزيز النشاط الفكري ونشر المعلومات من خلال "حديث المالية"، وتعزيز التواصل الاكتروني، ونشر مشاريع الادارات في منشورات المعهد وتوزيع أدلة المواطن في الادارات.

> دعوة إلى استحداث إدارة أو وحدة تعنى بادارة الموارد البشرية في وزارة المال

إنطلاق برنامج لقاءات الكوادر العليا ٢٠١٣: دورة رابعة للإدارة اللبنانية... وتطلّعٌ إلى آفاق إقليمية

هذه السنة، سيحمل المشاركون في برنامج اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الإدارة العامة اللبنانية تسمية "دفعة جاك ديلور"، الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية، بعد أن كان الكوادر الستّون الذين سبقوهم في الدورات الثلاث التي أقيمت منذ العام ٢٠١٠، حملوا تباعاً تسمية "دفعة كلود إيرينياك"، و"دفعة فيليب سيغان"، و"دفعة ألان لمبير".

السفير الفرنسي السيّد باتريس باولي ووزير المال السابق الدكتور دميانوس قطّار

دورة ٢٠١٣ هي إذاً النسخة الرابعة من هذا البرنامج الذي ينظمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بالتعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا (ENA) وسفارة فرنسا في لبنان وبدعمٍ من مصرف "فرنسبنك". الإنطلاقة التمهيدية للبرنامج كانت محلية، كما في العام المنصرم، إذ استضاف المؤتمر الافتتاحي في ١٥ آذار الفائت، وزير المال السابق الدكتور دميانوس قطّار، بحضور السفير الفرنسي باتريس باولي. واستمع المشاركون في البرنامج إلى مجموعة أفكار قيّمة من الدكتور قطّار عن "تحديث المالية العامة" والإدارة العامة، ومنها أن "بداية الحل تكون بحكومة أكثر مرونة وبإدارة أقوى". ولاحظ أن "ثمة أزمة لدى موظفي القطاع العام في لبنان، تتمثل في أنهم لا يشعرون بالحاجة الى التفكير والتخطيط لأنهم يشكون عدم تحقيق نتائج ملموسة"، معتبراً أن "التفكير والتخطيط هما من المفاتيح المهمة في الإدارة العامة، إضافة إلى تواضع التعلّم، وإرادة العمل، وقبول الموظف بأن يتم الحكم عليه وعلى القرارات والخيارات التي يتخذها".

وتوجه إلى الموظفين بالقول أن "تطوير الدولة يتم من خلالهم ومن خلال تطبيقهم علم الإدارة وفنّها". ورأى أن "ليس حجم الادارة هو المهم إنّما نوعيّة المرفق أو الخدمة". وأبرز حاجة الإدارة العامة اللبنانية إلى "قياديين على مختلف المستويات".

وشدد على أهمية إقرار الموازنات العامة إذ "لا دولة من دون موازنة". كذلك أبرز "أهمية الحرية التي تميّز لبنان"، واعتبر ان "قوة ثقافة الشعب اللبناني تشكّل عنصراً استراتيجياً للتعددية في الوطن" وأن "الحوار المتواصل والتبادل بفكر منفتح يتيحان تحقيق التطوّر المنشود". ودعا إلى "إعادة التفكير في مفهوم الدولة وشكلها ودورها وحجمها ووضع ميثاق جديد جامع، على نمط الميثاق الأوروبي، يجمع اللبنانيين حول الأولويات الإقتصادية والإجتماعيّة ويحدد خياراتهم".

أربع ورش عمل

بعد المؤتمر الافتتاحي، يشمل البرنامج أربع ورش عمل، مدّة كل منها يومان، بمعدل ورشة عمل كل شهر، أولاها في ٢٥ و٢٦ آذار، مع المراقب العام للموازنة وحسابات الوزارات لدى وزارتي الاقتصاد والمال الفرنسيتين فرانك موردك. أما محور الورشة الأولى فهو إصلاح المالية العامة كمدخل لتحديث الدولة، من خلال نموذج قانون الموازنة الفرنسي الجديد (LOLF) الذي كان نواة للتغيير وفتح الباب واسعاً أمام تحديث الإدارة العامة الفرنسية.

أما الورشة الثانية في ١٧ و١٨ نيسان المقبل، فيحاضر فيها عضو هيئة خبراء المالية العامة لدى صندوق النقد الدولي مدير برنامج الماجستير في الاقتصاد السياسي في جامعة أوفيرن الفرنسية جيرار شامباس. وتهدف ورشة العمل الثانية إلى البحث في سبل ربط سياسة الجباية بالواقع الاقتصادي والتحديات الطارئة، من منطلق أن عائدات الضرائب والجمارك تشكّل الموارد الرئيسية للدولة، التي تشكل بدورها جزءاً مهماً من الموازنة العامة.

ويحيي الورشة الثالثة في ٢٨ و٢٩ أيار رئيس شركة AIDIMPACT الفرنسية المتخصّصة باتريس دوفور. وهذه الورشة التي تحمل عنوان "القيادة وإدارة التغيير"، تهدف إلى تحديد مواصفات القادة الجدد وأدوارهم والمهارات التي عليهم اكتسابها ونطاق عملهم والصلاحيات المعطاة لهم والتي تمكّنهم من مواجهة التحديات الجديدة ذات الصلة بتطوير الأداء.

وسيكون المحاضر في الورشة الرابعة التي تقام في٢٤ و٢٥ حزيران، الأستاذ الجامعي جان كارتييه-بروسون، ويتناول "الواقع الاقتصادي للفساد"، من خلال التطرق إلى مختلف أوجه الفساد، وعرض مختلف تأثيراته وأكلافه، ومناقشة وسائل الإدارة الرشيدة وطرق المعالجة المناسبة.

زيارات ميدانية

ويتميز برنامج اللقاءات هذه السنة بتنظيم زيارات ميدانية للمشاركين إلى إدارات لبنانية رائدة، وتشمل هذه الزيارات مصرف لبنان ومرفأ بيروت ووزارة المال والمجلس الوطني للبحوث العلمية وإدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.

وتهدف زيارة مصرف لبنان إلى تعريف المشاركين على دور المصرف المركزي ومهامه الرئيسيّة في الحفاظ على

الاستقرار النقدي والمالي والتحديات التي تواجه عمله، ومنها السياسة المالية العامة، السريّة المصرفيّة، ومكافحة تبييض الأموال...

أما في مرفأ بيروت، فيتعرف المشاركون إلى الدور الاستراتيجي للمرفأ ونظامه وبنيته التحتية ومشاريعه المستقبلية وتحديات التحديث المستمر، ودور الجمارك. وستشكل زيارة المشاركين لوزارة المال فرصة لعرض المهام الرئيسية لمختلف المديريات والوحدات والإطلاع على المشاريع المستمرة الآيلة إلى إصلاح المالية العامة والتحديث، وعلى الدور التفاعلي لوزارة المال مع مختلف الوزارات والمؤسسات اللبنانيّة.

وفي زيارتهم للمجلس الوطني للبحوث العلمية، يتعرف المشاركون إلى دور المجلس في صوغ السياسات العلميّة المحليّة من خلال تطوير برامج وبحوث علميّة. وتهدف الزيارة لإدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية إلى التعرف على المهام والنشاطات الرئيسية لهذه الإدارة والاطلاع على الانجازات التي حققتها في السنوات الأخيرة والدور الذي تقوم به على صعيد الاقتصاد الوطني.

وفي محطتهم في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، سيطلع المشاركون على دور هذه المؤسسة في تنمية القطاع الزراعي اللبناني وتحسين الإنتاج اللبناني وحلّ المشاكل التي يواجهها المزارعون من خلال الأبحاث العلمية التي تقوم بها.

البعد الإقليمي

وبعد أن اصبح البرنامج، في سنته الرابعة، محطة ثابتة وراسخة في روزنامة تطوير الإدارة اللبنانية، ومناسبة لإطلاع قياديها بتعمق على التجربة الفرنسية الغنية والناجحة، ها هو يتطلع اليوم إلى آفاق أرحب، مستفيداً من الموقع المميز الذي بات لمعهد باسل فليحان على مستوى المنطقة العربية.

وفي هذا الإطار، ثمة توجه لدى المعهد إلى توسيع برنامج اللقاءات ليشمل كوادر عليا في الإدارات العامة للدول العربية، وهذا التوجه أيّده السفير الفرنسي باولي في كلمته خلال المؤتمر الإفتتاحي، إذ رحّب بـ«توسيع برنامج اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الإدارة العامة لإعطائه بعداً أقليمياً"، مشيراً إلى أن "الفكرة تنسجم مع الدور التنسيقي الذي يؤديه المعهد داخل شبكة معاهد التدريب في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (GIFT-MENA)" والتي تحظى بدعم الدولة الفرنسية.

قطّار محاضراً

باولي: معهد باسل فليحان حقق نتائج مشجعة في تحدّي إعادة بناء إدارة كفيّة ونزيهة

السفير باولي خلال القائه كلمته

رأى السفير الفرنسي باتريس باولي خلال المؤتمر الافتتاحي لدورة ٢٠١٣ من اللقاءات العلمية المخصصة للكوادر العليا في الادارة اللبنانية، أن "هذه المبادرة توفر للكوادر فرصة مميزة لتبادل الخبرات والأفكار"، ملاحظاً أن "المواضيع التي يتناولها البرنامج هذه السنة هي، كما كل سنة، من أهم التحديات التي يجب أن تتصدى لها الادارة العامة، وهي إصلاح المالية العامة، وإدارة التغيير في الإدارة العامة، ومكافحة الفساد لجهة فهم آلياته وتحديد كلفته للتمكن من تحديد الحلول المكنة بطريقة أفضل".

واضاف "هذه المواضيع في قلب عملية إصلاح الإدارة العامة التي بدأتها الحكومة اللبنانية، وهو تحدٍ ضخم نظراً إلى الحجم المتزايد للطلاق بين المواطنين والدولة، وهذا الطلاق ليس عبارة عن إعادة نظر عقيدية في دور الدولة، بل يعبّر، على العكس، عن رغبة المواطنين في دولة فاعلة ومتجردة تتمتع بإدارة كفيّة ونزيهة، تكون حكماً فوق المصالح الحزبية والطائفية". وذكّر بأن "إعادة بناء إدارة كفيّة ونزيهة هو تحدٍّ رفعه معهد باسل فليحان منذ ١٥ عاماً، ملاحظاً أن المعهد "حقق نتائج مشجعة، مما يجعل منه مركز تدريب يمكنه ويجب أن يكون نموذجاً لكل الإدارة العامة".

وأكد أن المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا "تختار بعناية كبيرة الخبراء المحاضرين" في هذا البرنامج، مشيراً إنهم "ممن تولوا قيادة سياسات تغيير سواء في الإدارة الفرنسية أو في منظمات دولية".

بساط: مهمة قيادة التغيير المنشود تقع على عاتق قياديي القطاع العام

مديرة معهد باسل فليحان السيدة لمياء المبيّض بساط

قالت مديرة معهد باسل فليحان السيدة لمياء المبيّض بساط خلال المؤتمر الافتتاحي لدورة ٢٠١٣ من اللقاءات العلمية المخصصة للكوادر العليا في الادارة اللبنانية، إن "هذا البرنامج ثمرة علاقة مثرية بين المعهد والمدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا، بدعم من السفارة الفرنسية وخصوصاً المعهد الفرنسي"، مشيرة إلى أن "إطلاق هذه الدورة يندرج في إطار شهر الفرنكوفونية". وشكرت لـ"فرنسبنك" "دعمه المخلص لهذا البرنامج منذ أربع سنوات وتوفيره كل العناصر اللازمة لنجاحه".

وشددت على أن "الأزمات السياسية والاقتصادية والأجتماعية تتطلب من أصحاب المناصب القيادية العمل على تحديث الإدارة وآلياتها وقيمها، واستخدام قدراتهم القيادية للمساهمة في التغيير حولهم بدءاً بالإدارات التي يعملون فيها". وأضافت: "بعد حال عدم الاستقرار في لبنان والمنطقة العربية، سيأتي وقت بناء دول قوية في هذه المنطقة، ومؤسسات عامة تلبي طموحات مواطنيها، وستقع على عاتق قياديي القطاع العام في هذه الدول مهمة قيادة هذا التغيير المنشود".

كل إنجازاته في هذا المجال تحققت من دون إلغاء السريّة المصرفيّة

تبييض الأموال: هكذا "غسل" لبنان صيته وخرج من اللائحة..."السوداء"!

برزت ظاهرة تبييض الاموال بشكل كبير في السنوات الاخيرة، فمسّت إقتصادات الدول، واثرّت في إستقرار الاسواق المالية الدولية والانظمة المصرفية لديها. واستغلت العصابات الإجرامية الفرص والإمكانات المتوافرة في عصر العولمة، وسخرت القدرات والإمكانات لخدمتها، وتجارة السلاح، واموال الرشوة، والتهرب الضريبي، والإتجار بالنساء والاطفال، وجرائم السياسيين الخ... وتشهد أساليب التبييض والإرهاب تطوّراً مستمراً، وتسابق عمليات الإجرام هذه تُسابق وسائل مكافحتها.

من اليمين إلى اليسار: الغصيني والحركة ومرقص

هذا الواقع دفع المجتمع الدولي الى التحرك لمواجهة تنامي ظاهرة تبييض الأموال. وهذه الجهود ودور لبنان فيها، وكل ما يتعلق بجريمة تبييض الاموال وعلاقتها بالارهاب، كانت محور ندوة نظمها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في أذار الفائت في قاعة العماد نجيم في اليرزة، برعاية قائد الجيش العماد جان قهوجي ممثلا برئيس الاركان اللواء الركن وليد سلمان.

لبنان... والمكافحة

وتقول القاضية سهير الحركة التي كانت أحد الخبراء الثلاثة المشاركين في الندوة، إن "لبنان بدوره امتثل لارادة المجتمع الدولي، فجاء القانون الرقم ٣١٨ المتعلق بمكافحة تبييض الاموال تاريخ ٢٠\٤\٢٠٠١، المُعدّل بالقانون الرقم ٢٠٠٣\٥٤٧، المعدّل بالقانون الرقم ٣٢ تاريخ ٢٠٠٨\١٠\١٦ المتعلق بتوسيع صلاحية هيئة التحقيق الخاصة لتشمل جرائم الفساد، بالتزامن مع توقيع لبنان على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد (ميريدا)".

وتشرح الحركة أن "القانون اخذ بشكل عام المعايير الدولية في مجال مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، لكنّ المشرّع اللبناني لم يضع تعريفاً مُحدداً للجُرم، انّما عدّد في المادة الثانية منه الحالات التي يُعتبَر فيها الفعل تبييضاً للاموال بحيث يتحقق الركن المادي في كل مرة يتبع فيها المجرم نشاطاً جرمياً متمثلاً بإحدى الصور التالية:

- إخفاء حقيقة المال غير المشروع: عبر إخفاء مصدره، اعتماد تبرير كاذب او باية وسيلة كانت.
- تحويل المال او استبداله بغرض تمويه مورده او لمساعدة مرتكب الجرم على الإفلات من المسؤولية.
- تملك المال غير المشروع، حيازته، استخدامه، توظيفه في عمليات مالية او في شراء اموال منقولة او غير منقولة".

وبحسب مرقص، نصّ القانون على أنّ كل الأموال الناجمة عن ارتكاب إحدى الجرائم الآتية تشكّل أموالاً غير مشروعة: المخدرات زراعةً وتصنيعاً و تجارةً، وأفعال جمعيات الأشرار المعتبرة دولياً جرائم منظّمة، وجرائم الإرهاب "المنصوص عليها في القانون اللبناني"، وتجارة الأسلحة، والسرقة أو اختلاس الأموال العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها بوسائل احتيالية، وتزوير العملة أو الأسناد العامة.

ثم ما لبث أن عُدّل القانون، بناءً على طلب مجموعة "غافي"، لجهة إضافة جرائم تزوير بطاقات الائتمان والدفع والإيفاء والأسناد التجارية بما فيها الشيكات، ولجهة إزالة الوصف الجنائي عن جرائم السرقة أو اختلاس الأموال العامة أو الخاصة، والمعاقبة على تمويل الأعمال والمنظّمات الإرهابية. فجاء التعديل القانوني الجديد ليُدخل جرائم البطاقات المصرفية إلى قانون مكافحة تبييض الأموال وخصوصاً مفهوم تمويل الإرهاب للمرّة الأولى إلى القانون المذكور وإلى قانون العقوبات اللبناني على السواء. كذلك جرى توسيع سقف الملاحقة بتبييض الأموال فأُزيل وصف العقوبة "الجنائية" عن جرائم السرقة والاختلاس – أي التي تتدرّج من الاعتقال والأشغال الشاقة إلى الإعدام – كشرط لهذه الملاحقة واكتُفِيَ بالجنحة.

وتشرح القاضية الحركة أن "وحدة الإخبار المالي اللبنانية \هيئة التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الاموال لدى مصرف لبنان"، تعنى بـ"اجراء التحقيقات في العمليات

انفتاح الأسواق... ثغرة

يلاحظ الخبير عماد الغصيني أن "انفتاح اسواق المال العالمية سمح للمنظمات الإرهابية بالدخول إلى هذه الأسواق من خلال اسقاط الضوابط على صرف العملات وتبادلها، بحيث اصبحت مصدر خطورة كبيرة على الاقتصاد العالمي، بعد ان فتح المجال على مصراعيه امام عمليات غسل الأموال".

ويوضح أن "تحرير التجارة الداخلية والخارجية، وحرية انتقال رؤوس الأموال، والفساد المالي والاداري والسياسي، والتطور التكنولوجي الكبير، وكثرة الوسائل الفنية والالكترونية الحديثة المعتمدة في التحويلات المالية، كالانترنت وشبكات الكمبيوتر المنتشرة في العالم، كل ذلك ساعد على اتمام هذه العمليات بعيداً عن القنوات المصرفية حيث تكثر الرقابة والتدابير المعتمدة".

ويلاحظ مرقص أن "أساليب مكافحة تبييض الأموال في تطوّر مستمرّ. لكن أساليب التبييض تتطوّر هي الأخرى، يعزّزها التقدّم التكنولوجي الكبير، والعمليات العابرة الحدود، والعمليات المنفّذة الكترونياً ومنها فتح الحسابات المصرفية بواسطة الانترنت والتحاويل وسائر الخدمات المصرفية الالكترونية التي يمكن أن تنفّذ بسرعة فائقة ومباشرةً On line". ويضيف "يمكن جبه هذه المخاطر بطلب المصارف إلى الزبون الحضور شخصياً لإجراء أنواع معيّنة من العمليات المصرفية، على ما دأبت عليه المصارف اللبنانية".

ويشير مرقص إلى أن سهولة استعمال البطاقات المصرفية المربوطة بالحساب تطرح، وإن بحجم وعلى درجة خطورة أقل، إشكاليات وتساؤلات كثيرة تتصل بتبييض الأموال عالمياً، ولاسيما عن طريق استبدال النقود التقليدية بمعلومات رقمية".

ويشدد مرقص على أن "كل ذلك يتطلّب إعادة النظر دورياً بنظم مكافحة تبييض الأموال وإجراءاتها وكذلك بنظم الأمان المصرفي والمالي عموماً". كذلك من المفيد، في رأي مرقص، سنّ تشريعات خاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية التي لا يشملها قانون "النقد والتسليف وإنشاء مصرف لبنان".

التي يشتبه بأنّها تشكّل عمليات تبييض اموال وتمويل ارهاب". ووصفتها بأنها "جهاز متخصص في دراسة القيود المالية الجارية في الحسابات المصرفية أو غيرها من المؤسسات التي لها علاقة بغسل الأموال؛ لجهة حركة الحساب من إيداعات ، تحويلات، وسحوبات، الأشخاص أصحاب العلاقة الطبيعيين والمعنويين، المودعين والمستفيدين وكل ما يؤدي الى إظهار الحقيقة".

موجبات... واعتقادات خاطئة

يشرح مرقص أن "موجبات المصارف اللبنانية، لجهة مراقبة العمليات التي يمكن أن تخفي تبييضاً للأموال، يمكن إدراجها في محاور ثلاثة: التحقق من هوية الزبون، وتصريح الزبون عن هوية صاحب الحق الاقتصادي (المستفيد الفعلي من العملية المصرفية المنوي إجراؤها)، وإعادة التحقق من ذلك دورياً. ولا يعني ذلك أن دور المصرفي قد أصبح بالضرورة اكتشاف أمر عمليات تبييض الأموال وإحباطها، لكن ما يتوجب عليه فعله إلزامياً هو العمل على الوقاية من تلك العمليات بزيادة الإجراءات التي تجعلها أكثر صعوبة". ويؤكد مرقص أن "لا صحّة إطلاقاً لما يُروى من أن كل حساب مصرفي يتعدى رصيده مبلغاً معيّناً من المال (عشرة آلاف دولار أميركي مثلاً)، تُرفع عنه السريّة المصرفيّة". ويوضح أن "كل ما في الأمر أن موجب التحقّق من هوية الزبون يُصبح أكثر تشدّداً عندما تتعدى عمليات الصندوق مثلاً – والمقصود بها المدفوعات النقدية التي يجريها الزبون على شبابيك المصرف – هذا المبلغ أو ما يعادله في العملات الأخرى". ويتابع: "قيل انّ السريّة المصرفيّة قد أُزيلت مع صدور قانون مكافحة تبييض الأموال. ثمّ تبيّن أن الأمر يقتصر على +التصريح بصاحب الحق الاقتصادي+ الذي يوقّعه الزبون ويفيد بموجبه أن الأموال تعود إليه أو إلى سواه، وهذا التصريح يُحفظ في ملف الزبون ولا يسلّم لأي جهة على الإطلاق ما عدا هيئة التحقيق الخاصة وذلك في حالة وحيدة: عند الاشتباه، بجدّ، بأن الزبون يقوم بعمليات تبييض للأموال".

عدد الشكاوى

ويوضح مرقص أن ما تظهره تقارير هيئة التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الأموال في لبنان من زيادة في عدد الشكاوى الواردة إليها، لا يعكس بالكامل وبالضرورة ازدياداً في حجم التبييض.

ويقول إن "أحد الأسباب البارزة لزيادة عدد الشكاوى يكمن في تطوير آلية التبليغ من قبل المؤسسات المعنية بالابلاغ عن الشكوك التي تطرأ لديها وفي تحسّن درجة التيقّظ وأحياناً كثيرة في الإفراط بالتيقّظ الذي أصاب القطاع المصرفي خصوصاً. بينما هي قليلة حالات الابلاغ من شركات الصرافة والمؤسسات المالية، وشبه معدومة من شركات الضمان".

نجاح لبناني

ويرى مرقص أن جهود لبنان في التعاون الدولي لمكافحة تبييض الأموال تكللت في حزيران ٢٠٠٢ بحذف اسمه عن "لائحة الدول والأقاليم غير المتعاونة في مكافحة تبييض الأموال" ("اللائحة السوداء") الصادرة عن مجموعة "غافي"، وذلك بعدما كان أُدرج على اللائحة لأسباب مختلفة أبرزها وجود نظام متشدّد للسريّة المصرفيّة وإمكانية إنشاء مصارف على شكل شركات "أوف شور". ثم ما لبثت شبكة FinCEN، التابعة لوزارة الخزانة الأميركية، أن رفعت القيود الرقابية عن المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية. وبعد عام على خروجه من "اللائحة السوداء"، خرج لبنان أيضاً من لائحة المراقبة السنوية للمجموعة، وقد تحقّقت خلالها من تطبيق التوصيات التي تنادي بها. ثم انخرط لبنان في مجموعة الدول لمكافحة تبييض الأموال المعروفة بمجموعة "Egmont".

ويُبرز مرقص أن "كل إنجازات لبنان في هذا المجال تحققت من دون إلغاء السريّة المصرفيّة، التي تشكّل مصدراً أساساً لجذب الودائع إلى المصارف اللبنانية". ويشير إلى أن "المصارف اللبنانية (...) قدّمت نموذجاً في التعاون مع هيئة التحقيق الخاصة"، مذكّراً بأنها "كانت ولا تزال، تمارس رقابةً داخلية على فتح الحسابات وحركة هذه الحسابات".

تطوير الأنظمة والقوانين

ويدعو مرقص بإلحاح إلى أن يراجع لبنان قوانينه وأنظمته في مجال مكافحة تبييض الأموال "لتطويرها دورياً وتلقائياً"، ومن ذلك: توضيح مفهوم تبييض الأموال وتحديد الوسائل المستعملة وحصرها في التبييض، إلى جانب التعداد الملحوظ في القانون للجرائم الأساسية التي تؤدّي إلى التبييض. وجواز إفشاء هوية سائر أصحاب الحساب أو عدم جوازه عندما يُشتبه بقيام أحدهم بعمليات تبييض للأموال، وجواز تجميد المصرف لحساب الزبون المبلّغ عنه إلى هيئة التحقيق الخاصة أو عدم جوازه، ريثما تتّخذ الهيئة قرارها، وتوضيح السبب القانوني المناسب لارجاع الشيكات على الحساب المجمّد بقرار من هيئة التحقيق، وتعيين مسؤولية التعويض عن العطل والضرر في حال تحرير الحساب بعد تجميده، نتيجة الالتزامات المالية التي قد تكون استحقّت بذمة صاحب الحساب دون تمكّنه من دفعها. كذلك اقترح تطوير قانون النقد والتسليف الصادر عام ١٩٦٣، لجهة تخويل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وسائل فاعلة في المعالجة على غِرار القوانين العصرية في الدول الغربية.

ويبرز مرقص أن "التحدّيَ العالمي الثاني الجديد لمكافحة تبييض الأموال أصبح اليوم يشمل أكثر وأكثر، إضافة إلى المصارف، المهن غير المالية وغير المصرفية كالمحاماة والكتّاب بالعدل والمحاسبين والوسطاء المهنيين كوسطاء الضمان والوسطاء العقاريين وسواهم من النشاطات والمهنيين والمستشارين الذين قد يلجأ إليهم مبيّضو الأموال ليسبغوا على عملياتهم غير المشروعة غطاءً قانونياً وشرعياً ويتمكنوا من إمرارها بقدر أقلّ من المتاعب". لذلك، يقترح "مراجعة دور الوسطاء المهنيين في إمكان مساعدة مبيّضي الأموال على الإفلات من التدقيق والمحاسبة والعقاب كتأسيس الشركات الوهمية وشركات الترست Trust والشركات الائتمانية وإدارة الحسابات المصرفية والأسهم والسندات نيابةً عن مبيّضي الأموال، وكذلك احتمال وقوعهم، هم أنفسهم، في شَرَك مبيّضي الأموال دون قصد". ويقترح تعديل الأنظمة النقابية لهذه المهن وتحديث آدابها وإجراءاتها التأديبية، وخصوصاً لناحية موجب تحفّظ المهني في قبول مبالغ نقدية وفي قبول أتعاب خيالية غير مبرّرة أو مبالغ مسبقة عن مجموعة استشارات أو مصاريف غير محقّقة، وتنظيم التعامل النقدي، واعتماد أنظمة محاسبة داخلية فاعلة لدى المهني، وتنظيم آلية تصريح المهنيين عن شكوكهم، وإنشاء هيئة رقابة مهنية، وصولاً إلى إنشاء مصلحة مركزية لتبادل المعلومات بين مختلف الهيئات المعنية بمكافحة تبييض الأموال وتفعيلها".

عن الشيكات... والشك

يقول مرقص إن الشك يقع في حال:

- إعطاء وكالة لشخص غير مهني (غير محام أو وكيل عام أو وسيط مالي) يتّضح، حسب الظاهر، أن لا علاقة تربطه بالموكل وتفسر مبرر توكيله، أو أنّ التعامل حصل تحت ستار أسماء مستعارة أو حسابات مرقمة أو عن طريق مؤسسات أو شركات ظاهرة.
- عدم تناسُب الوضع المالي أو الوظيفي للزبون، الذي يريد إجراء العملية، مع قيمة هذه العملية.

ومن المؤشرات، على سبيل المثال، على حدوث عمليات تبييض للأموال:

- مبادلة كميات كبيرة من القطع النقدية الصغيرة مقابل قطع أكبر.
- إيداع مبالغ كبيرة في حساب الزبون وتشغيل حساب على نحو أساس لتحويل مبالغ كبيرة إلى بلدان أجنبية أو لتلقي تحويلات كبيرة منها، في حين يظهر أن نشاط الزبون لا يبرر مثل هذه العمليات.
- استبدال أموال نقديّة بشيكات مصرفية.
- صرف شيكات تُدفع لحامله مصدرة في بلد أجنبي ومظهّرة من أشخاص سابقين للمودع.

٢ إلى ٥٪ من الناتج العالمي

يورد مرقص أن تقديرات كُبرى المؤسسات الدولية كمجموعة "غافي" وصندوق النقد الدولي، تشير إلى أن الحجم الاجمالي للتبييض حول العالم يُراوح بين ٢ إلى ٥٪ من مجموع الناتج القومي العالمي ويصل إلى حدود ١،٦ تريليون دولار أميركي. الأمر الذي يعني مبالغ تعادل، لا بل تتعدّى، حجم اقتصادات العديد من البلدان الصناعية المتطورة، مما يضع صناعة تبييض الأموال في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الحجم بعد تداول العملات وتصنيع السيارات.

حماية المستهلك... واجب وطني

بقلم: المهندس فؤاد فليفل
المدير العام للاقتصاد والتجارة بالانابة

تعمل وزارة الاقتصاد والتجارة بشكل دائم ومستمر على تطبيق كل القوانين والمراسيم والقرارات النافذة التي ترعاها، ولا سيما قانون حماية المستهلك، وذلك عبر المتابعة المستمرة والتعاون مع جميع المؤسسات ذات العلاقة لضمان تطبيقه بما يوفر الحماية الأمثل للمستهلكين وفقا لمعايير السلامة الوطنية والدولية.

إحدى المراقبات خلال مهمة ميدانية

فاستنادا الى القانون الرقم ٦٥٩ الذي صدر في العام ٢٠٠٥، ان مديرية حماية المستهلك هي الجهة الرسمية المولجة حماية المستهلك وتأمين حقوقه الاساسية، لذلك كان لا بد من قيام ورشتين لإعادة تفعيل الدور المهم الذي يجب أن تؤديه هذه المديرية. ورشة أولى داخلية أعادت النبض لأجهزة المديرية من خلال زيادة العناصر البشرية، الفاعلة والكفوءة لديها. والورشة الثانية كانت خارجية، اي عمل المديرية على أرض الواقع. باعتبار ان المهام المنوطة بمديرية حماية المستهلك والتي نصت عليها التشريعات القانونية غطت مراقبة وملاحقة الكثير من الاستهلاكات التي يحتاجها المواطن، حيث تعمل اجهزة المديرية ودوائرها من خلال اجهزتها الادارية على آلية مراقبة، تسعى بها للوصول قدر الامكان الى الحفاظ على سلامة المستهلك وحصوله على الخدمة ببدل عادل ومن دون اية حالة غش او خداع او انتقاص في القيمة والكمية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تشير الارقام السنوية لعام ٢٠١٢ بوضوح الى اتساع رقعة مهمات المراقبة التي شملت مروحة أوسع وأشمل للمحال التجارية ومحال المواد الغذائية ومحال المصوغات الذي بلغ ٩٢٨٤٦، كما أن عدد محاضر الضبط وصل الى ٤٨٦ بهدف قمع المخالفات كافة، وارتفع عدد الشكاوى التي تتلقاها المديرية عبر الخط الساخن (١٧٣٩) الى ١٩١٢ شكوى، مما يؤكد أن ثقة المستهلك بأداء المديرية واعتماده عليها لاسترداد حقوقه تتضاعف عاماً بعد عام.

توعية وتعاون

كذلك عمدت المديرية عبر خبرائها الى إلقاء عدد من محاضرات التوعية في ما يزيد عن ٢٦٧ مدرسة وجامعة، وتدريب ما يزيد عن ٦٨٤ شرطياً بلدياً ومراقباً صحياً بالتعاون مع البلديات، وتسيير دوريات مشتركة معهم. كذلك عملت على اصدار عدد من القرارات التي تعزز مراقبة مختلف السلع التي تضر بالمستهلك وبسلامة غذائه.

والتزاماً منها بمبدأ التنسيق والتعاون بين الادارات والاجهزة الرسمية المخولة حفظ حقوق المستهلك، قامت المديرية باجراءات عدة تصب في هذه الخانة، اساسها تفعيل العلاقات بينها وبين هذه الادارات بما يحقق افضل النتائج المرجوة. ونضيء على جزء منها الا وهو التعاون المشترك مع معهد باسل فليحان المالي لتنظيم العديد من ورش العمل التي تهدف الى تدريب المراقبين وتطوير قدراتهم.

تحديات... وخطة عمل

أما التحديات التي تواجهنا فهي كثيرة، ولكننا سننجح دائما في تخطيها عبر العمل الدائم والتعاون المستمر مع جميع الاطراف. لذلك تعمد المديرية، في مطلع كل عام، على وضع خطة عمل لتفعيل دورها وتطوير قدراتها على كل الاصعدة.

فعلى صعيد الدراسات، يجري التركيز على تفعيل تطبيق أنظمة وتشريعات حماية المستهلك والمراجعة الدورية لها لضمان التطوير والتحديث المستمر لتلك الأنظمة والتشريعات لتواكب المتغيرات المختلفة في هذا المجال. تتضمن تلك الدراسات اعادة النظر في مواد قانون حماية المستهلك التي تحتاج الى تعديل وابراز المراسيم التطبيقية اللازمة لتفعيل تطبيقه.

على صعيد الابحاث، ستسعى مديرية حماية المستهلك الى وضع استراتيجية تعاون مع مختلف الجامعات اللبنانية. تهدف من خلالها القيام بالابحاث العلمية الضرورية، وذلك ضمن اطار تبادل المعرفة والتقنيات بين القطاع العام وقطاع التعليم العالي في لبنان، مما يحسن تطبيق مفهوم الشراكة لما فيه من خير للطرفين.

على صعيد الارشاد، سيجري تنظيم ورش عمل توجيهية يتمّ التحضير لها على مدار العام تستهدف الشركات المنتجة والتجار والوسطاء وغيرهم، من أجل مساعدة المواطن المستهلك في حفظ الحقوق والابتعاد عن المساهمة في التضليل، لا بل والكشف على كل حالات الغش والخداع والتضليل التي من الممكن أن يتعرض لها المستهلكون.

على صعيد التوعية، سيتم وضع استراتيجية عمل لحضّ المجتمع المدني على دعم التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك، وتشجيعه لانشاء جمعيات متخصصة في مجال حماية المستهلك يتم دعمها لضمان استمراريتها وقيامها بأدوارها، وخصوصاً في البرامج التوعوية، التي تساعد المستهلك على تجنب الوقوع ضحية الاستغلال.

على صعيد التدريب، سيتم وضع برنامج سنوي للتدريب المستمر للمراقبين حول مختلف المواضيع ذات الصلة بأعمال الرقابة وخصوصاً مع الشريك الاساسي في هذا المجال الا وهو معهد باسل فليحان المالي.

أخيراً، ستبقى مديرية حماية المستهلك العين الساهرة على المستهلك في لبنان، تعمل بكل جهد وتصميم، لقمع الغش ومنع التلاعب في صحة وسلامة المواطنين، كما تبحث دائماً عن التطور والتقدم.

من فريق المراقبين

ورشة عمل عن تقنيات مراقبة الأسواق

استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي يومي ٤ و٥ آذار الفائت ورشة عمل عن " تقنيات مراقبة الأسواق"، نظّمتها وزارة الاقتصاد والتجارة في اطار أنشطة اليوم العالمي للمستهلك لعام ٢٠١٣، بالتعاون مع برنامج الـ TAIEX التابع للمفوضية الأوروبية، وبمشاركة ٨٠ مراقباً وموظّفاً من مختلف الوزارات والادارات الرسمية وقدّم خبراء من خمس دول أوروبية (بلجيكا، وسلوفانيا، وتشيكيا، وبولونيا والبرتغال) شرحاً مفصّلاً عن مختلف أنظمة مراقبة الأسواق المعتمدة في الاتحاد الأوروبي وأفضل الممارسات في هذا المجال.

المشاركون في افتتاح ورشة العمل

الجمارك وقعت مذكرة تفاهم مع "نستله" "للحد من تهريب بضائعها المقلدة الى لبنان"

الوزير الصفدي متوسطاً مسؤولي الجمارك و«نستله" خلال توقيع الإتفاق

جرى اليوم في وزارة المال، توقيع مذكرة تفاهم بين المديرية العامة للجمارك وشركة "نستله" السويسرية، تهدف إلى تعاون الطرفين لـ"محاربة التقليد والتهريب"، و"الحد من تهريب البضائع المقلدة لمنتوجات نستله الى لبنان".

وتولى التوقيع عن الجمارك مديرها العام بالانابة شفيق مرعي، وعن "نستله" مساعد نائب رئيس الشركة رئيس قسم الملكية الفكرية فيها جون بيير ميدير، والمديرة العامة للشركة في لبنان ياسمين بربير، بحضور وزير المال محمد الصفدي وسفيرة سويسرا روث فلينت والممثل القانوني للشركة في لبنان راني صادر.

ونصت المذكرة على "التطوير الدائم لسبل التعاون الاستراتيجي وتفعيل اواصر التعاون بينهما وتبادل المعلومات ذات الصلة في سبيل محاربة التقليد والتهريب" و"زيادة التعاون العملي بينهما لمواجهة التحديات الجديدة والتهديدات التي يمكن ان تطرأ".

ورحّب الوزير الصفدي خلال التوقيع بالوفد واشار في كلمة مقتضبة الى اهمية مكافحة التقليد والقرصنة والى الدور الذي يلعبه لبنان في هذا المجال مشدداً على "اهمية توقيع اتفاقية مع احدى الشركات الرائدة في العالم "مُعرباً عن "الرغبة في توقيع المزيد من الاتفاقيات المماثلة مع شركات عالمية اخرى".

من جهته أكد ميدير عزم "نستله" على "مكافحة التقليد والتجارة غير المشروعة"، واصفاً لبنان بأنه "سوق إستراتيجي" للشركة. وشدد على وجوب "التعاون الوثيق بين كل الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، من أجل مكافحة ظاهرة الإتجار بالبضائع المقلدة الواسعة الإنتشار والمصمّمة بذكاء لتبدو وكأنّها أصلية". وأشار إلى أن "هذه البضائع المقلّدة تخدع وتضلل المستهلكين الذين يشترونها عن غير قصد بناءً على ثقتهم المعهودة بالجودة المرتبطة بالماركات المرموقة"، منبهاً إلى أن "مثل هذه التجارة لا تدمر سمعة مالك العلامة التجارية فحسب، وإنما تعرض المستهلكين أيضًا لخطر إستهلاك/استعمال بضائع متدنية الجودة أو حتى خطرة".

وأوضح ميدير أن سلامة الغذاء "أولى اهتمامات نستله وأهمّ انشغالاتها"، وأن الشركة تحرص على "توفير منتجات غذائية آمنة وابتكارية ومحسنة ومفيدة، متميّزة بفوائد غذائية وصحّية مثبتة علمياً".

وابرز أن "العواقب الناتجة عن التقليد لم تعد محصورة بالتعدّي على علامة تجارية وإضعاف تفرّدها، إذ هو يدمّر أيضًا حيوية الأسواق، ويقلل من عائدات الخزينة المحصلة من الرسوم الجمركية والضرائب، و الأهم، أنه يعرض المستهلكين لمخاطر جدية وصحية على السواء".

ولاحظ ميدير أن "جوانب سلامة وجودة المنتجات من أهم الأولويات لدى شركة نستله والحكومة اللبنانية على السواء"، لافتاً إلى أن "أحد التوجّهات المهمة في خطة نستله هو الشراكة مع السلطات المحلية في ما يتعلق بحركة البضائع المقلدة وأنشطة الإستيراد". وأضاف "في السابق حققنا نجاحات في لبنان، واليوم نرغب في تعزيزها والتقدم خطوة إلى الأمام. لذلك، تأتي مذكرة التفاهم هذه كشراكة جديدة بل شراكة أقوى، لردع التقليد والتجارة غير المشروعة وتدمير البضائع المقلدة عند نقاط العبور الحدودية".

وإذ أشار إلى أن "غالبية عمليات الضبط التي تمّت عالميًا نفّذتها الجمارك كخط دفاع أول لحماية المعابر الحدودية"، وأن "التدابير الحدودية التي نُفّذت بواسطة السلطات الجمركية في أوروبا شكّلت وسيلة ردع ممتازة ضد التقليد فيما شكّل التعاون الوثيق بين السلطات الجمركية وأصحاب العلامات التجارية غايةً في الأهمّية لتعزيز ردع المقلدين"، أكد أن شركة "نستله" تؤمن "بأنّ الجمارك اللّبنانية تؤدي دورًا رياديًا في وقف الحركة الدولية للبضائع المقلّدة". وقال إن "الجمارك اللبنانية أثبتت فاعلية في مراقبة المنتجات الواردة (مهرّبة أو مستوردة) وذلك ضمن الإمكانات المتوافرة لديها"، قائلاً إن "نستله" بادرت إلى الطلب من الجمارك اللّبنانية تطوير نموذج شراكتها معها "نحو استراتيجية محكمة ومنظّمة". واعتبر أن مذكرة التفاهم مع الجمارك اللبنانية "تعكس متانة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مكافحة التقليد"، و"ستوفر دعماً قوياً لجهود حماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة التقليد".

ورد في العدد ٤٧ من حديث المالية، في الصفحة ١١ أن الأستاذ وسيم الخوند يتولّى تنسيق مشروع التوأمة إلى جانب المراقب أوّل غسّان حمزة، في حين أن الأستاذ حمزة يتولّى حالياً رئاسة مصلحة الأمانة الرئيسية في إدارة الجمارك اللبنانية وإدارة مشروع التوأمة، فقد اقتضى التوضيح.

استثمر... استثمر... ادّخر!

لماذا نستثمر؟

نظراً لمساهمتها في نهضة الاقتصاد الوطني وعلاقتها بحياة الفرد اليومية، تُعتبر الثقافة المالية والاقتصادية اليوم أحد أهم المواضيع المتداولة على الصعيد الدولي، مما يحتم على البلدان يلاءها الأهمية وإدراجها ضمن الأولويات الوطنية. ويعتبر الاستثمار من المواضيع التي تطال طبقات المجتمع كافة، إذ أن كل فرد قادر على استثمار مبالغ صغيرة تتيح له الفرصة لتحقيق ربح. ومع الوقت، يوفّر الاستثمار تراكماً للعوائد بشكل تصاعدي، مما يسمح لصاحبه بادخار مبلغ مالي واستثماره في مشروع مستقبلي يؤمن مزيدًا من الربح على المدى البعيد. وتترافق عملية الاستثمار مع مخاطر عدة تتمثل في خسارة الأموال المستثمرة أو عدم تحقيق الربح المتوقع.

وبهدف تجنُّب المخاطر، يمكن للراغب في الاستثمار استشارة خبير مالي، وذلك في المرحلة التي تسبق المباشرة بالمشروع الاستثماري، فهو يوفر المساندة والمشورة من خلال معرفته بواقع الأسواق المالية وخبرته العمليّة في المجال الاستثماري.

كيف نستثمر؟

على المدى القصير والمتوسط

- ندرس **الحساب الادخاري**: على الرغم من محدودية العائد على الأموال المُدّخرة، تشكل فائدة الحساب الادخاري التقنية الأكثر أماناً لأنها تمكّننا من تجنُّب خسارة رأس المال، كما لا يستوجب الحساب الادخاري الحذر نظراً للمعرفة المُسبقة بالمبلغ العائد على الاستثمار الذي يشكّل نسبة مئوية معينة من المبلغ المُدّخر في الحساب المصرفي. وتكفل هذه الطريقة الاستثمارية إمكان سحب المبلغ عند الضرورة.
- ندخل مجال **الاستثمارات التي تُوزّع أرباحها**: يوفر لنا هذا النوع من الاستثمارات دخلاً منتظماً بحسب مدى تحقيق الشركة للأرباح، وبحسب نوع الأسهم التي يتم اكتتابها.

على المدى البعيد

- يمكننا بيع الأصول التي نمتلكها بسعر يفوق سعر الشراء، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار المشترك، مما يحقق مكاسب رأسمالية مهمة. وتجدر الإشارة إلى إمكان ارتفاع نسبة المخاطر في هذه الحالة، على الرغم من وجود فرص لتحقيق نسبة كبيرة من الأرباح .
- تشكل الاستثمارات على المدى البعيد إطاراً جديداً لإدارة المال الخاص وقاعدة لصوغ أهداف واضحة وخطة مالية للمدخول والمصروف.

هل تعلم؟

ان الاستثمار السليم يؤمن عائداً يفوق الكلفة، لذا يتوجب التفكير به ملياً، فهو مبني على المعطيات المالية والتوقعات، وهو بالتالي يشكل خطوة عقلانية تحتاج إلى دراسة مفصّلة وحسابات معمّقة ومكثّفة قبل القيام بأي عمليّة استثماريّة.

حياة الوزارة

شهادات

- الزميلة مايا بصيبص، منسّقة برامج في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، حصلت على شهادة الماستر في مجال البحث في العلوم الاقتصادية (شعبة السياسة الاقتصادية) من جامعة القديس يوسف – كلية العلوم الاقتصادية.
- حصل المراقبون في المصلحة المالية الإقليمية لمحافظة الشمال روجيه مارون و ناتالي سليمان وثراء شاهين على شهادة ماستر بحثي في العلوم الإدارية من المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية بتقدير جيد.

بنون وبنات

- رزق رئيس الدائرة الإدارية في المصلحة المالية الإقليمية لمحافظة الشمال السيد هاني حليس مولودة أنثى سمّاها رغد.
- رزقت مراقبة الضرائب في دائرة معالجة المعلومات في المصلحة المالية الإقليمية لمحافظة الشمال السيدة نهى قزيحة مولودة أنثى سمتها مريم.
- رزقت مراقبة التحقق نانسي صفير والمراقب في دائرة الالتزام في مالية جبل لبنان حنا المر مولودة أنثى سمّياها لين.
- رزقت المراقبة الرئيسية في مالية جبل لبنان اولغا بركة (المصلحة المالية) مولوداً ذكراً سمته رالف.
- رزقت المراقبة الرئيسية في مالية جبل لبنان ريما الزين (دائرة خدمات المكلفين) مولوداً ذكراً سمته علي.
- رزقت المراقبة في مالية جبل لبنان هيلا خزاقة (دائرة خدمات المكلفين) مولودة انثى سمتها ماريا.

زواج

- تم زفاف المراقبة الرئيسية في دائرة معالجة المعلومات في المصلحة المالية الإقليمية لمحافظة الشمال رنا الجمل على السيد فيصل لاغا.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، سابين حاتم، جوزيان شبلي، كارل ريحان، مايا بصيبص، بسمة عبد الخالق، سوزان أبو شقرا، وفيرجينيا اسكندر وهيفاء الحسيني

"سقط سهوا إسما الزميلين هيفاء الحسيني واسكندر البستاني عن لائحة المشاركين في تحرير العدد السابق من "حديث المالية".

تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: المطبعة العربية

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/ ٤٢٥١٤٧ – ٠١/ ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/ ٤٢٦٨٦٠

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 48 l Avril 2013 l www.institutdesfinances.gov.lb

Deux ans de réformes

À travers cet éditorial de Hadith el-Malia, j'ai voulu adresser mes remerciements les plus sincères à tous les responsables, cadres et employés du ministère des Finances pour leur précieuse collaboration durant mon mandat à la tête de ce ministère, véritable colonne vertébrale de l'État.
Durant cette période, nous avons fait face à de nombreuses difficultés certes mais les efforts ont essentiellement portés sur une amélioration des les mécanismes de contrôle et de surveillance des finances publiques et sur la simplification des relations entre les citoyens et le ministère. Nous espérons que les citoyens auront noté l'impact positif de ces changements.
Les réformes entreprises ou planifiées concernant les lois et règlements, la simplification des procédures et le développement des technologies de l'information en vue d'améliorer la productivité demeurent des priorités afin de renforcer les capacités humaines et les compétences des fonctionnaires au sein du ministère à tous les niveaux.
A l'instar du corps de l'administration publique, le ministère des Finances regorge de compétences, de talents et de fonctionnaires loyaux et intègres. Leur contribution au développement de l'administration, leur formation et leur motivation participent à créer une image plus positive de l'administration auprès des citoyens et à contrecarrer les pratiques parfois douteuses d'une minorité de fonctionnaires. Les réformes entreprises ou planifiées serviront sans doute à améliorer la transparence de l'action publique et la productivité de ces fonctionnaires.
C'était notre objectif au cours des deux dernières années et j'espère que nous l'avons atteint. Je remercie une fois de plus tous ceux qui ont contribué à cet ambitieux projet et les encourage à poursuivre leurs efforts au service d'une administration moderne, transparente, au service des citoyens et de l'économie libanaise.

Mohammad Safadi
Ministre des Finances

Mordacq: Les fonctionnaires libanais sont prêts à mettre en place des réformes, il faut leur donner les moyens et la possibilité de les effectuer

Frank Mordacq

L'Institut des Finances Basil Fuleihan a lancé en partenariat avec l'Ecole Nationale d'Administration - France, et en collaboration avec l'Institut français et la Fransabank, sa quatrième édition des Rencontres des cadres dirigeants de la fonction publique libanaise sur le thème «des tendances et enjeux de la gestion financière publique».

Parmi les intervenants figurait Frank Mordacq, contrôleur budgétaire et comptable ministériel près le ministère français de la Défense. Il avait été contrôleur budgétaire et comptable ministériel près les ministères français de l'Economique et des Finances, directeur général de la modernisation de l'Etat et directeur de la réforme budgétaire. Au cours de sa carrière, M. Mordacq avait occupé plusieurs postes de responsabilité au sein de la direction du Budget. Dans un entretien avec Hadith el-Maliya, l'expert français a évalué les priorités que le Liban devrait se fixer en matière de réforme des finances publiques, soulignant l'importance de la transparence pour lutter contre la corruption.

Hadith el-Malia: Comment organiser les finances publiques?

Frank Mordacq: Tout dépend de ce qu'on entend par finances publiques car il est aussi bien question de politique budgétaire que de règles, de processus, de méthodes de préparation et d'exécution du Budget, de

Suite page 2

Editée par:

INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTÈRE DES FINANCES

Sommaire

Measuring the Financial Literacy and Capability of the Lebanese population 4
Roundtable Discussion on Public Procurement Reform in Lebanon 5
Professionalizing Procurement: Introduce, Encourage, Certify! 6

Suite de la page 1

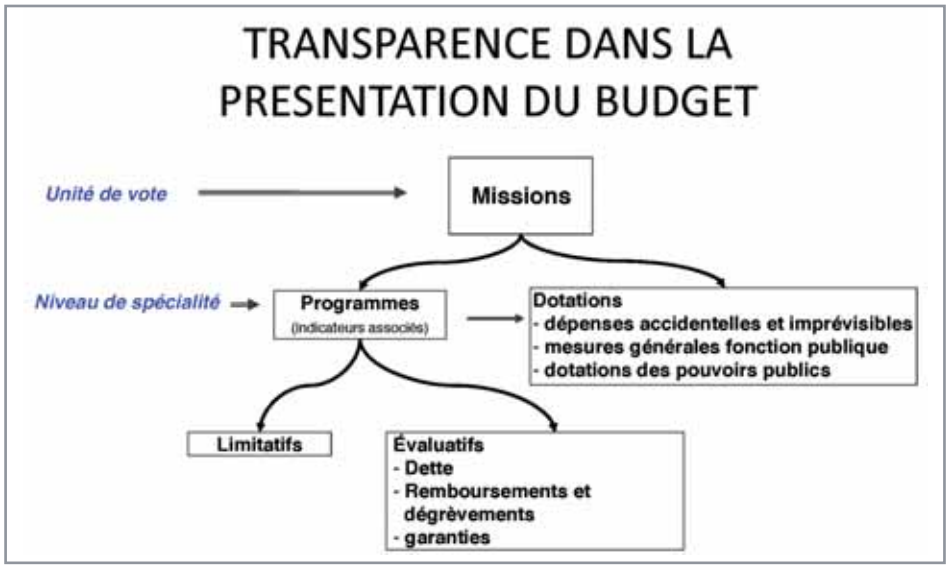

Un budget organisé par grandes politiques publiques

Les Rencontres de modernisation constituent une forme d'échanges très utile à la cohésion du secteur public

présentation des comptes et de l'ensemble de la gestion publique notamment de performance et de transparence des informations. Il faut prendre en considération trois notions pour moderniser les finances publiques: premièrement la volonté politique, qui doit notamment décider de l'orientation et de l'évolution, deuxièmement les textes, donc c'est la question de réformer de vieux textes sur le budget et la comptabilité, et au Liban ils datent de 1963, et troisièmement la pratique et la culture. Je veux dire par là qu'il est nécessaire d'avoir un Budget plus transparent, des comptes auditables, une mesure de la performance… C'est donc un changement de culture, de pratiques et d'habitudes et cela ne se fait pas en quelques années.

Hadith el-Malia: Vous avez travaillé sur la modernisation des finances publiques en France et vous effectuez votre quatrième séjour au Liban. Comment peut-on adopter l'expérience française au Liban?
Frank Mordacq: Adopter l'expérience c'est prendre quelques bonnes pratiques et bonnes réalisations qui ont pu être faites en les adoptant au contexte de chaque pays. De part l'expérience française, nous avons essayé de nous inspirer d'autres expériences internationales; c'est ce qu'on appelle la nouvelle gestion publique (new public management). C'est le fait d'adopter des pratiques venant notamment du secteur privé afin de mieux présenter, préparer et expliquer nos budgets et nos comptes.
Le Liban peut prendre en considération l'expérience française et aussi les pratiques internationales issues du secteur privé pour mesurer les coûts, tenir une comptabilité et établir des systèmes de performance.
Le Liban avait des textes d'inspiration française ou d'esprit un peu français, et de ce point de vue il peut voir aussi que ces textes évoluent et qu'il existe un besoin de les adapter et de les moderniser. Si le Liban considère que l'expérience française est bonne, il peut continuer à appliquer aussi ses réformes. Il est aussi intéressant de prendre en considération les problèmes et les blocages, parce que mettre en commun une expérience, c'est également se pencher sur les problèmes et les difficultés dans la mise en œuvre.

Hadith el-Malia: Quand une réforme est effectuée, combien de temps faut-il pour mesurer son efficacité ou peut-être pour la revoir et la réajuster?
Frank Mordacq: L'esprit de ces réformes c'est donner plus de liberté, plus de responsabilité, plus de culture de performance, plus d'outils à disposition des ministères. Pour les mesurer, le temps est très long, c'est-à-dire une génération soit vingt ans. Cela concerne surtout le changement de mentalité et d'esprit. En revanche, il y a des sujets précis à mettre en place, comme la préparation et l'exécution du Budget, les normes comptables, la nature de la performance, le système de contrôle… Le plus important c'est d'expérimenter. Quand on expérimente quelque chose, par exemple donner plus de liberté dans une enveloppe de crédit ou s'il s'agit d'un programme précis au sein d'un ministère, il faut compter un an ou deux pour voir s'il est nécessaire de corriger le tir.
En tout cas, il existe un dossier important qui nécessite du temps et de la préparation, c'est l'informatique. Le Budget et les comptes ne fonctionnent que si l'on dispose de bons systèmes d'information et cela se prépare en avance et nécessite du temps et de l'argent. Il faut savoir ce qu'on veut faire donc, avant de mettre en place ce système informatique. L'un des conseils que je donne: les systèmes d'information doivent être bien préparés et non plaqués sur des organisations qui n'ont pas bougé.

Le Budget et les comptes ne fonctionnent que si l'on dispose de bons systèmes d'information et cela se prépare en avance et nécessite du temps et de l'argent

Il faut que le Budget soit donné à temps au Parlement, qui à son tour prend le délai nécessaire, mais pas plus, pour l'examiner afin que le texte soit voté avant le début de l'exercice

Hadith el-Malia: De quoi le Liban a-t-il le plus besoin?
Frank Mordacq: En écoutant la vingtaine de cadres qui étaient en séance, j'ai perçu qu'il faut d'abord une volonté politique. Aujourd'hui, le Budget n'est pas voté depuis huit ans.

Hadith el-Malia: Quelles sont les répercussions sur l'administration et sur un pays qui aspire quand-même à effectuer des réformes, si l'on ne vote pas un Budget durant plusieurs années?
Frank Mordacq: C'est assez contradictoire au Liban; le Budget n'a pas été voté depuis huit ans et en même temps l'administration fonctionne. Dans la gestion courante, l'administration libanaise fonctionne. C'est-à-dire qu'elle continue à engager, à payer, à appliquer, à contrôler, à gérer, mais sans réforme de structure. Nous sommes dans la gestion courante et l'on travaille du jour au jour. En revanche, on peut préparer les réformes, les réfléchir afin de les proposer au moment venu. Il faut préparer donc le terrain.

Hadith el-Malia: Comment peut-on moderniser l'administration quand on sait que le pays doit gérer aussi la corruption?
Frank Mordacq: Pour lutter contre la corruption, il y a naturellement des règles à établir, à faire respecter et à contrôler. La transparence des informations données sur le Budget et les comptes ainsi que la sincérité de l'exécution de ces dépenses et des recettes devraient contribuer à supprimer les divers dossiers de corruption. Il y aura toujours des risques. Il faut mettre à la disposition du public des documents transparents, en les publiant sur Internet par exemple.

Hadith el-Malia: Quels sont les principaux points pour adopter un Budget efficace?
Frank Mordacq: Si par efficace, vous entendez sincère, il faut mettre l'ensemble des dépenses obligatoires et ne pas faire d'impasse dans la présentation et la préparation du Budget. Si par efficace vous voulez dire performant c'est tout le débat sur la manière de mesurer la performance en prenant plusieurs critères. C'est-à-dire qu'il faut voir si les effets des politiques publiques sont positifs en fonction des objectifs fixés au préalable. On peut également mesurer la qualité des services publics. Il y a aussi la productivité et l'efficience c'est-à-dire savoir si les services publics ainsi produits ne coûtent pas trop chers.

Hadith el-Malia: Ne donne-t-on pas plus d'importance au Parlement en votant un Budget, cela ne risque-t-il pas par exemple de prendre du temps, notamment avec la loi à voter?
Frank Mordacq: Si le Parlement fonctionne normalement, et je vois que ce n'est pas encore le cas aujourd'hui, la loi de finance est la loi majeure au cours de l'année. Elle permet de donner au gouvernement tous les moyens pour mettre en œuvre les politiques publiques. Donc, traditionnellement la discussion d'une loi de finance, projet de loi, est encadrée par un calendrier pour éviter les dérapages. Il faut que le Budget soit donné à temps au Parlement, qui à son tour prend le délai nécessaire, mais pas plus, pour l'examiner afin que le texte soit voté avant le début de l'exercice. Il est nécessaire donc d'encadrer la préparation, la discussion et le vote et cela fait partie des règles générales dans tous les pays.

Hadith el-Malia: Quel est votre conseil aux cadres de l'administration libanaise?
Frank Mordacq: De continuer à bien faire leur travail. En l'absence d'un Parlement ou d'un gouvernement, l'administration incarne une forme de continuité parce qu'elle continue à rendre service au public. Il faut reconnaitre à l'administration ces qualités là. Je leur conseille de se préparer à des réformes. Il ne faut pas s'arrêter de travailler sur la préparation de l'avenir. Le rôle du fonctionnaire est de travailler pour aujourd'hui et de préparer demain. Je pense que les fonctionnaires de différents ministères au Liban sont prêts à ces réformes, ils attendent un déclic, une lumière, une volonté de le faire et ils sont prêts dans leur esprit et leur technique. Certains d'entre eux ont connu ou côtoient le secteur de l'entreprise. Ils peuvent donc appliquer de bonnes méthodes. Il faut leur donner les moyens et la possibilité de le faire.
Ces Rencontres de modernisation regroupent des représentants des administrations, de la Cour des Comptes, d'établissements et d'entreprises publiques et permettent aux cadres de dialoguer entre eux. Cela constitue une forme d'échange qui est très utile à la cohésion du secteur public.

La transparence des informations données sur le Budget et les comptes ainsi que la sincérité de l'exécution de ces dépenses devraient contribuer à supprimer les divers dossiers de corruption

The First National Survey in the MENA Region

Measuring the Financial Literacy and Capability of the Lebanese population

The Institute of Finance Basil Fuleihan concluded in 2012 the first national survey that aimed at measuring the economic and financial literacy and capability of Lebanese population. Based on a national representative sample of 1,200 households across all Lebanese regions, a quantitative survey was implemented to test their level of knowledge, skills and capacities in economic and financial matters.

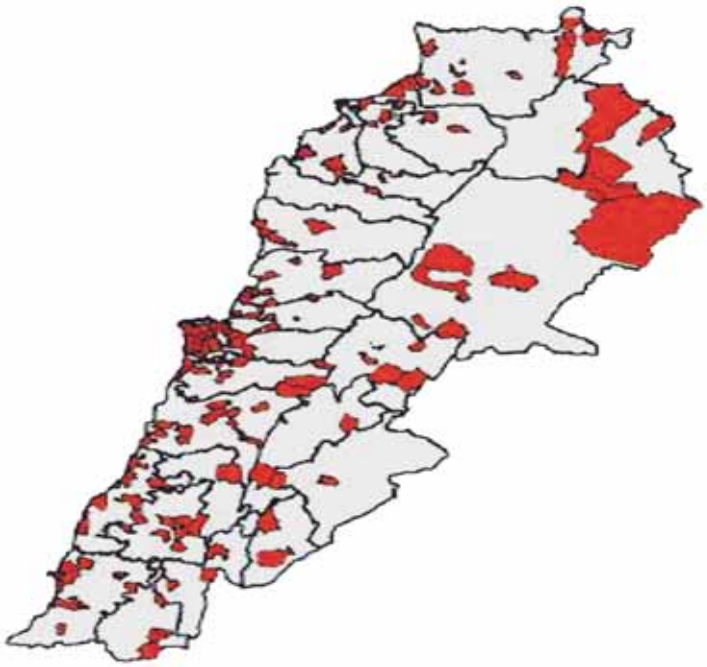

- Survey conducted by the Consultation and Research Institute
- Nationally representative
- 1200 Households 18 years +
- Probability Sampling
- Customized Questionnaire
- Arabic Language - عربي
- Face to Face Interviews
- Data Collection: May - August 2012

The survey was conducted in collaboration with the World Bank and the Financial Literacy and Education Russia Trust Fund and the World Bank and the field work was conducted by the Consultation and Research Institute. It is worth to note that Lebanon was selected as the only MENA country pilot for the Financial Literacy Measurement Survey.

Further to the quantitative approach provided by the survey, the Institute complemented numbers with a qualitative assessment through six expert group meetings, conducted in January and February 2013, with the collaboration of the ECE Capital (Etudes et Consultations Economiques Capital).

The specialized meetings focus on the below topics:

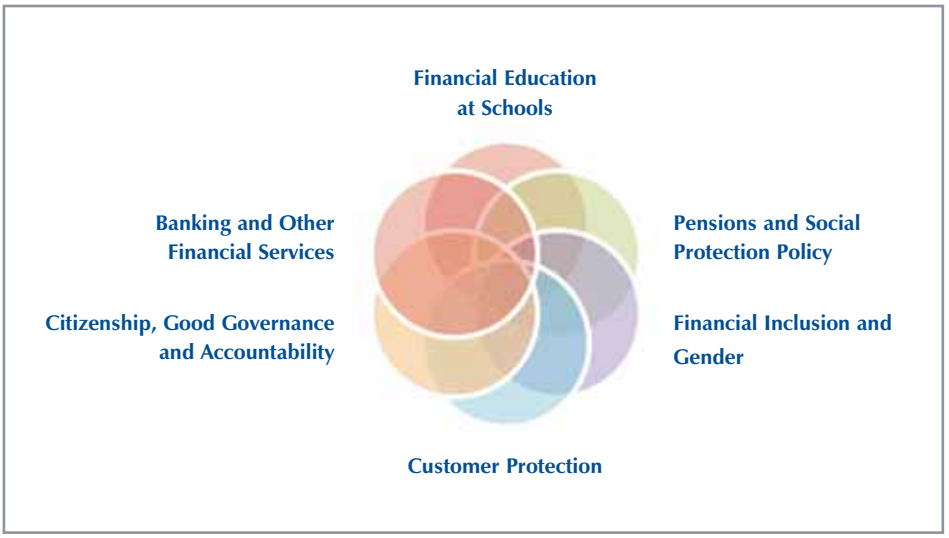

The expert group meetings gathered 85 experts from the public and private sectors as well as from civil society organizations, and provided a set of recommendations to increase financial awareness and improve the level of economic and financial literacy in Lebanon.
The first recommendations of the focus groups advised for a participatory approach that would address:

- In the area of education, the review and update of the economics and civic education curriculum to be in line with international good practices and recent trends. On the longer term, the Ministry of Education could consider joining the PISA.
- In the area of **financial inclusion: closer coordination between the public and private sector and NGOs** to **empower women and youth** and other target groups with the needed skills and knowledge to make sound financial decisions. It could also facilitate their **access to financing** and therefore create more economic opportunities.
- **The role of banks** was also recognized as central. The survey revealed that the "unbanked" population is bigger than estimated. Accordingly, banks could **improve access to information and enhance financial intermediation.**
- **Strengthening consumer protection** with **improved access to financial information and the development of financial markets.**
- **The design of evidence-based policy choices and reform in the area of Pensions** that would lead to more social equity.
- **Finally,** enhancing **Governance and Accountability by providing citizens with user friendly information though interactive and educational tools and resources on personal and public money management.**

On the longer term, **more structural initiatives as well as intensive capacity development programs** targeting different groups are needed to achieve a substantive change in the level of financial literacy and well-being and to build a network of young educated and literate generations.

What's next?

Based on the focus groups' findings, next steps include:

- The Publication of the Survey results in a comprehensive report in the Summer of 2013;
- The development of a national strategy, allowing for an in-depth discussion of the main recommendations and defining the role of the various stakeholders and partners.

Roundtable Discussion on Public Procurement Reform in Lebanon

A view from the meeting organized by the World Bank to discuss the Public Procurement Reform in Lebanon

On March 1st, 2013, the World Bank organized a Roundtable discussion on Public Procurement Reform in Lebanon.

Six key institutions contributing to the reform process shared their experiences and knowledge in the area of public procurement modernization in Lebanon, namely:

- The Ministry of Finance
- The Office of the Minister of State for Administrative Reform
- The Central Tender Board
- The Court of Account
- The Council for Reconstruction and Development and
- The Institute of Finance Basil Fuleihan

The meeting was an occasion to discuss ongoing reforms at the national level, the various challenges faced in implementing the reforms and how the Bank can provide support in the short and long term. It also offered a platform to better understand the support provided by the Bank to other countries of the MENA region to advance procurement reforms and systems.
From the Bank's side, the discussions were led by Ms. Yolanda Tayler, Regional Procurement Manager for MENA, with the participation of Mr. Simeon Sahaydachny, expert in Public Procurement, and the Procurement specialists at the Beirut Country Office.
By the end of the meeting, participants agreed on the necessity to tight procurement modernization to other areas of reforms, such as Civil Service, Budget, Audit and Control and Access to information and to institutionalize capacity-building initiatives. They also acknowledged that the legal framework is expected to abide by the "4C" theory: Clarity in the drafting, Competitiveness, Consolidation and Contemporary. Finally, participants committed to organize monthly meetings to pursue discussions related to public procurement reforms and better coordinate their efforts. The next meeting is expected to take place at the Central tender Board, upon the invitation of its Director General.
This roundtable was organized within the framework of the World Bank's commitment to support the improvement of public procurement systems as a part of enhancing public sector governance in the countries of the Middle East and North Africa region.

Professionalizing Procurement: Introduce, Encourage, Certify!

An Interview with Mr. Jeremy Johnson, Senior Training Expert, Chartered Institute of Purchasing and Supply (CIPS), United Kingdom

Mr. Jeremy Johnson

Within the framework of the CIPS Training of Trainer (TOT) workshop on the "Strategic Public Procurement Programme" and the "Certified Public Procurement Course", organized jointly by the Institut des Finances Basil Fuleihan and the Chartered Institute of Purchasing and Supply (CIPS) in Beirut during March 2013. Hadith El Malia held an interview with the procurement expert and trainer Jeremy Johnson, in order to gain insight on his international experience as well as his recommendations concerning what steps could be undertaken to professionalize public procurement.

Q: How well is it expected that CIPS qualifications will have an impact on the professionalization of public procurement?

A: Today, there are few, if any, undergraduate or postgraduate degrees in public procurement. Some Masters of Business Administration (MBA) degrees have specializations in public procurement or supply chain management, but there are rarely any full qualifications in public procurement. The CIPS provides opportunities to both young professionals as well as for senior officials to pursue global qualifications recognized on all continents. Such qualifications are increasingly becoming essential for practitioners in both the public and private sectors, as both are equally implicated in the procurement process. In the United Kingdom, CIPS qualifications are in fact becoming prerequisites for advancement in the procurement profession, as they certify practitioners and equip them with the skills they need to advance within the profession.

Q: Could you tell us more about the CIPS ladder of qualifications?

A: The CIPS Ladder of Qualifications is a series of training programs that runs from Level 2 through Level 7. Level 2, the baseline qualification, is designed for beginners and newcomers to the public procurement profession, while Level 3 and Level 4 are more advanced qualifications for those who want to improve their knowledge and skills and plan for a long-term learning strategy. At Level 5, trainees learn about managing the purchasing function and the means to improve it, while enhancing their strategic and leadership skills. By Level 6, it is expected that students will have covered supply chain management, managing purchasing contexts, and other advanced areas of study. Upon completion of Level 6, trainees become members of the Chartered Institute of Purchasing and Supply, or MCIPS. Those who wish to pursue an advanced degree will enroll in the Level 7 qualification. It is an executive diploma which is awarded following the completion of a project.

Q: How does CIPS measure the impact of its qualification programs?

A: In fact, a clear indicator of the impact of its programs is the number of procurement professionals that are achieving CIPS qualifications, a number that has grown significantly over the past 10 years. Moreover, a number of previously enrolled students who were unable to complete their qualifications are now returning to do so, which indicates that CIPS qualifications are becoming increasingly essential. Both public and private sectors are increasingly providing feedback to CIPS vis-à-vis their needs, hence allowing the syllabus content to be increasingly based on needs assessments and market demands.

The participants in the CIPS Training of Trainer workshop on the "Strategic Public Procurement Programme" and the "Certified Public Procurement Course"

Q: You have trained in the Kingdom of Bhutan, the Islamic Republic of Afghanistan, and the People's Republic of Bangladesh. How do you evaluate Lebanon in comparison?

A: I think that all countries, whether be it the United Kingdom or those you just mentioned, are facing similar problems and similar challenges in what concerns public procurement. The development of public procurement, the upholding of value-for-money standards in purchasing operations, increasing public expenditure efficiency within these operations, and the establishment of sound regulations require, in many cases, challenging existing practices. This is as true in the UK as it is in Lebanon or Bangladesh. As for Lebanon, I believe public procurement practitioners are already well-versed in their field. I believe it would be advisable to expand the knowledge of these well-educated, well-experienced practitioners, which would in turn reflect itself upon the wealth of the country.

Q: What recommendations would you give to Lebanon for it to better professionalize public procurement?

A: Most public procurement practitioners enter the profession at a later stage in their careers, while some are even brought into the field without having initially envisaged it as a career path.

- I believe it would be advisable to present, promote, and introduce the subject of public procurement at an early age, such as in schools and educational institutions, which would allow for a better understanding of what a career in public procurement implies. We have started to do so in the United Kingdom, where public procurement is being introduced in schools through presentations, to students who wouldn't otherwise know it even existed as a career.
- On the longer term, I would recommend embedding such qualifications in the civil service management structure. This would encourage practitioners to bridge capacity development with career path, increase their confidence in their own professional capabilities, and allow the public sector to better recruit and promote.
- Public Procurement is a large and complex field. The effects of its proper, or improper management, have to be properly understood by all stakeholders. It is therefore essential for it to be well promoted and supported by senior officials.
- For those who have not been fortunate enough to enroll for a university degree, certification could give them the opportunity to pursue an equivalent credential. As of such, institutions can contribute to enhancing their staff's personal and professional development while allowing them to move up in the professional responsibilities ladder.

Mr. Jeremy Johnson is a Senior Assessor with the CIPS. He tutored a range of subjects at both the Open University and the University of Cambridge. He has also delivered a range of subjects and bespoke training projects in the Public sector via London Metropolitan University and the London Centre of Excellence.

Bibliothèque des Finances

Comptabilité financière en IFRS/Wolfgang Dick. - Paris: Pearson, 2013

Comptabilité financière en IFRS est un manuel d'initiation à la comptabilité qui intègre les nouvelles normes. En 10 chapitres, il aborde tous les thèmes nécessaires à la préparation et à la présentation des états financiers en IFRS: présentation des normes, du système comptable et des principaux états financiers, produits et charges, actif courant et non courant, moyens de financement, tableaux de synthèse, analyse des états…

Il ne requiert pas de connaissance comptable particulière. Le référentiel retenu est celui des normes comptables, mais les différences éventuelles avec le PCG (le plan comptable général français) sont mentionnées chaque fois que c'est nécessaire.

L'ouvrage est très richement illustré: de nombreux exemples concrets illustrent la mise en pratique des principes généraux. Chaque notion, quelle que soit sa complexité, est accompagnée d'un exemple de numérotation simple montrant quelle est l'écriture comptable, quel est l'impact de l'opération sur les états financiers de l'entreprise. De nombreux extraits de rapports de sociétés en IFRS (Lafarge, Nestlé, Total, PSA) illustrent l'ouvrage et permettent de se familiariser avec la lecture des rapports annuels. Chaque chapitre est complété par un résumé et une série d'exercices.

Cette 3e édition, à jour des dernières normes, propose de nouveaux développements sur l'analyse financière, les instruments financiers et les activités de couvertures ainsi que sur la présentation des comptes et du chiffre d'affaires. Elle propose également 2 nouveaux chapitres dédiés respectivement au Tableau de Flux de Trésorerie et à la consolidation.